الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٤٨**

الأربعاء، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كامارا (ليبريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨٦ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/66/95)

مشروع قرار (A/66/L.6)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في هذا البند في جلستها العامة ٤٦ المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. نستمع الآن إلى بقية المتكلمين.

السيد شين دونغ إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر المدير العام، السيد يوكيا أمانو، على تقديمه التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/66/95) وعلى بيانه (انظر A/66/PV.46)، الذي يوفر معلومات إضافية عن التطورات التي جرت في العام الماضي في أنشطة الوكالة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للمدير العام ولأمانة الوكالة لتفانيهما واتباعهما الأصول المهنية لدى الاضطلاع بالولايات القانونية للوكالة.

تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور حيوي في الإسراع بإسهام الطاقة الذرية في تحقيق السلام والرعاية الصحية والازدهار في جميع أنحاء العالم، وتوسيع نطاقه. وتخضع تلك الولايات للمطالب المتزايدة والتحديات الجديدة، التي تتراوح بين أخطار الانتشار النووي والإرهاب النووي، والسلامة النووية، كما ظهر من حادث فوكوشيما. ومن أجل مواجهة تلك التحديات وتلبية تلك المطالب، نرى أن يتم توفير الموارد المناسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمحافظة على قدراتها.

وأود أن أعلق على عدة مواضيع يغطيها التقرير وتحظى بالأهمية لدى وفد بلادي، وهي الضمانات والسلامة النووية والأمن النووي. ويبين التقرير أن المجتمع النووي الدولي قد حافظ على مستوى عال من الأداء المأمون في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، أرسل الحادث النووي الذي وقع في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

فوكوشيما إشارة واضحة إلى المجتمع الدولي بأننا لا نستطيع أن نستمر في التساهل في مسألة السلامة النووية. وفي ذلك الصدد، نرحب بقيام المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود هذا العام باعتماد خطة العمل المعنية بالسلامة النووية، التي تحدد التدابير العملية لتعزيز الإطار العالمي للسلامة النووية في ١٢ مجالا رئيسيا. ونتطلع إلى تنفيذه الفعال بالتعاون والمشاركة الكاملين من جانب الدول الأعضاء. وإذا تم تنفيذ تلك التدابير والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما بشكل مناسب فإن ذلك سيساعد على تعزيز السلامة النووية العالمية والنهوض بالتنمية المستدامة للطاقة النووية.

ومما هو جدير بالذكر الإشارة إلى العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان الأمن النووي، ولا سيما الجهود المبذولة لتنسيق وتعزيز التعاون بين المبادرات والأنشطة المختلفة. ومع ذلك، فإن الإرهاب يشكل خطرا حقيقيا. وبالفعل، فإنه كما يتضح من قاعدة البيانات المتعلقة بالاتجار غير المشروع الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم الإبلاغ عن ١٧٢ حادثا خلال فترة السنة المنتهية في حزيران/يونيه. ويتضمن ذلك ١٤ حالة للحيازة غير المأذون بها و/أو محاولات بيع أو تهريب مواد نووية أو مصادر مشعة. وفي ذلك الخصوص، لا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بتحسين الأمن النووي عن طريق مساهماتها في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعمها للصكوك القانونية والأنشطة الدولية المعنية.

في آذار/مارس ٢٠١٢، ستستضيف جمهورية كوريا مؤتمر القمة الثاني للأمن النووي. وسيوفر مؤتمر قمة سيول في عام ٢٠١٢ فرصة ممتازة لاستعراض الالتزامات التي أعلن عنها في مؤتمر القمة المعقود في واشنطن، العاصمة، في عام ٢٠١٠، وتقييم ممارسات وتحديات الأمن النووي الحالية، والنظر في اتخاذ السبل والوسائل اللازمة لإقامة نظام للأمن النووي العالمي أكثر تماسكا واستجابة. وفي حين ندرك الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان، فإن مؤتمر قمة سيول سيحاول زيادة التآذر فيما بين المبادرات والأنشطة المختلفة لإبقاء المواد النووية والمرافق المعنية في أيد أمينة. ونتطلع إلى تحقيق نتائج ناجحة ونطلب إلى المجتمع الدولي تقديم التعاون والدعم تحقيقا لذلك الهدف.

ونعرب عن تقديرنا الكبير للتقرير الشامل الذي أصدره المدير العام في أيلول/سبتمبر عن تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (GOV/2011/53-GC (55)/24)، وهو الأول من نوعه في تاريخ تعاملات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع المسألة النووية في كوريا الشمالية. ويتسم التقرير بالأهمية أكثر من أي وقت مضى، حيث توفر الوكالة تحليلا لبرنامج تخصيب اليورانيوم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأول مرة منذ اكتشافه في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠. ويبين التقرير أن البرنامج النووي للبلد يثير قلقا بالغا وأن المعلومات المتوفرة عن بناء مرفق جديد لتخصيب اليورانيوم ومفاعل للمياه الخفيفة تثير الانزعاج العميق.

وعلاوة على ذلك، يشدد التقرير على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتخل عن برنامجها النووي القائم، الذي يتعارض مع أحكام قراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، ويؤكد على أن برنامج تخصيب اليورانيوم في البلد ينتهك بالتالي بوضوح أحكام هذين القرارين. وفي مناخ الحوار الحالي، نتطلع إلى أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستئناف الاضطلاع بدور نشط في عملية إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالقرار الذي اتخذ بالإجماع بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(GC (55)/RES/13) في المؤتمر العام الخامس والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما أن القرار يشير للمرة الأولى إلى أن المنظمة الدولية تدين برنامج تخصيب اليورانيوم في البلد منذ اكتشافه. ويعرب القرار عن القلق إزاء البرنامج المزعوم لتخصيب اليورانيوم في البلد وبناء مفاعل للمياه الخفيفة، ويدعو البلد إلى أن يمتثل امتثالا كاملا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى أن يتعاون فورا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التنفيذ التام والفعال للضمانات الشاملة للوكالة. وفي ذلك السياق، نحث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي مرة أخرى عن كل الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، وعلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة المعنية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم.

ونحيط علما بسريان نفاذ الاتفاق الشامل للضمانات في خمس دول والبروتوكولات الإضافية في ١٠ دول خلال عام ٢٠١٠. ومن الأمور المشجعة أن نعلم أن ١١٠ دول قد صدقت بالفعل على البروتوكول الإضافي. ونحث الدول الأعضاء الأخرى التي لم تبرم بعد الاتفاق الشامل للضمانات وبروتوكوله الإضافي، ولم تعمل على إنفاذه، على أن تفعل ذلك.

وفي دعم كامل لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولبلوغ الهدف المشترك المتمثل في تسخير الطاقة النووية في خدمة السلام والتنمية لصالح البشرية، يسر جمهورية كوريا أن تشارك في تقديم مشروع القرار (A/66/L.6) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد عبد العزيز (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير الذي قدمته حول هذا الموضوع، وأن أؤكد على انضمام مصر إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

في خضم ما تفرضه الأزمات الدولية في مجالي الطاقة وتغير المناخ من تعاظم كمي ونوعي متزايد في احتياجات الطاقة لدول العالم النامي، أظهر التقرير استمرار أهمية التكنولوجيا النووية في توليد الطاقة الكهربائية حيث أشار إلى أن هناك ٦٠ دولة أعربت عن اهتمامها باستكشاف استخدام الطاقة النووية، وسوف يبدأ عدد كبير من تلك الدول تشغيل أول مفاعل له بحلول عام ٢٠٣٠. ويثبت ذلك تزايد الاهتمام بممارسة الحق غير القابل للتصرف الذي رسخته المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حيازة واستخدام تقنيات الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والذي أعادت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ التأكيد عليه، منوهة بأهمية احترام قرارات وسياسات الدول غير النووية المتعلقة بخططها في الحصول على الطاقة النووية لأغراض التنمية وفي الاستخدام السلمي للطاقة النووية لتنفيذ تلك الخطط دون قيود، ومن خلال التعاون الدولي للحصول على التكنولوجيات والمواد النووية اللازمة.

وفي حين يخضع الجدول الزمني لتنفيذ البرنامج المصري لإنتاج الطاقة النووية لمزيد من التقييم في ضوء التحولات الجوهرية التي تمر بها مصر وللتأكد من اتخاذ كافة التدابير لضمان نجاح ذلك المشروع القومي مع الأخذ في الاعتبار كافة الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى، فإن مصر ماضية قدما في تنفيذه، بما يحقق الاحتياجات التنموية والتطلعات المشروعة لإنجازه على أكمل وجه. وبالنظر للدور المتنامي للوكالة في دعم التنمية المستدامة وفي المساهمة الفاعلة في تيسير حصول الدول غير النووية الأعضاء في معاهدة منع الانتشار على احتياجاتها المتزايدة من الطاقة النووية، فإن مصر تتطلع للمزيد من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال الهام.

تظل مصر في مقدمة الدول التي وفرت دعما غير محدود للوكالة منذ إنشائها إلى اليوم، إيمانا بدورها في مجال منع الانتشار النووي، والمقترن بترويج الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية لدعم الطموحات التنموية وتلبية الاحتياجات الدولية في قطاع عريض من المجالات. ويشكل نظام الضمانات الشاملة في الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي أحد أهم الأنظمة الدولية التي توظف التحقق لتعزيز نظام منع الانتشار. وبرغم ذلك، ما زالت فعالية هذا النظام منقوصة في ضوء عدم تحقق عالميته خاصة في منطقة الشرق الأوسط، على نحو أصبح يستوجب بذل جهود دولية مكثفة لضمان أن يتم تطبيق نظام الضمانات الشاملة في كافة دول المنطقة دون استثناء.

ولكي يتحقق التوصل لعالمية الضمانات الشاملة، فمن الضروري إحراز تقدم ملموس في تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار ذاتها، بانضمام الدول الثلاث التي ما زالت خارج المعاهدة إليها كدول غير نووية، بما يشجع الدول غير النووية على قبول التزامات إضافية تعزز من نظام معاهدة منع الانتشار بصورة متوازنة وتقود إلى المزيد من التوازن في الالتزامات بصورة غير تمييزية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

فعلى المستوى الإقليمي، فقد انضمت دول منطقة الشرق الأوسط جميعا إلى نظام الضمانات الشاملة – باستثناء إسرائيل – التي ما زالت تمارس أنشطة نووية مبهمة خارج أية رقابة دولية، متجاهلة عشرات النداءات والقرارات الدولية التي تطالبها بالانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي كدولة غير نووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا شك أن ذلك يزيد من خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط ويعوق إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بها.

وفي هذا الصدد، ترى مصر آفاقا مبشرة لإحراز تقدم ملموس في مؤتمر عام ٢٠١٢ حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في المنطقة. وتتطلع مصر في هذا الإطار إلى الوثائق التي ستعدها الوكالة وفقا لما تم النص عليه في خطة العمل الرابعة لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠. واتصالا بذلك، يشكل ”منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية“ حول التجارب ذات الصلة الممكنة بإنشاء منطقة خالة من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط المقرر عقده يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي فرصة إضافية، جنبا إلى جنب مع الندوة التي نظمها الاتحاد الأوروبي يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه ٢٠١١ حول دعم عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، فجميع هذه الاجتماعات تساهم في دفع عملنا الأساسي من خلال الإعداد الموضوعي لمؤتمر عام ٢٠١٢ تحت رعاية السكرتير العام للأمم المتحدة، وفقا للفقرة ٧/هـ من خطة العمل، ولا تحل محل هذه الجهود المكلف بها السكرتير العام فقط.

لقد شهد عام ٢٠١١ كارثتي الزلزال وتسونامي وكذلك الحادث الذي وقع في محطة ”فوكوشيما“ للطاقة النووية في آذار/مارس من هذا العام، وأود أن أجدد تضامن مصر مع اليابان في معالجة آثار تلك الكارثة، واستعدادها لتقديم المساعدة لأي دولة تتعرض لحادث مماثل. ويدفعنا هذا إلى ضرورة استخلاص الدروس من هذا الحادث الذي أظهر مدى أهمية أن تلعب الوكالة دورا مركزيا في المسائل المتعلقة بالأمان النووي بما في ذلك من خلال مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء القدرات والبنية التحتية، وكذلك في تقديم الخبرة والمشورة في هذا الميدان وتعزيز ثقافة الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، والسعي لصياغة المعايير التي يتفق عليها الدول الأعضاء حول الأمان النووي بطريقة شاملة وتدريجية وشفافة.

وفي هذا الإطار، تولي مصر أهمية كبيرة لتنمية التعاون الدولي لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمان النووي والاستجابة لحالات الطوارئ الإشعاعية والنووية، وخصوصا من خلال تدفق المعلومات المتعلقة بالتقنية والتكنولوجيا الخاصة بالأمان بأقصى درجة ممكنة من الحرية وتوزيعها على نطاق واسع، ونقل التكنولوجيا ذات الصلة دون تمييز. واتصالا بذلك، على الوكالة أن تسعى – وفقا لنظامها الأساسي – إلى مساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاستعداد للطوارئ والاستجابة للحوادث النووية، من خلال تعزيز بناء القدرات، بما في ذلك التعليم والتدريب في مجال إدارة الأزمات ونقل التكنولوجيا.

ولقد كانت كافة تلك القضايا الهامة محل نظر المؤتمر الوزاري حول الأمان النووي الذي عقد بفيينا في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١، كمنبر لتقييم أولي لحادث ”فوكوشيما“ النووي ولتبادل وجهات النظر حول الدروس التي يمكن استخلاصها من ذلك، بهدف زيادة تعزيز إطار الأمان النووي والاستعداد للطوارئ وآليات الاستجابة والذي أطلق عملية كان من شأنها اعتماد خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية حوله، وهو ما شاركت مصر فيه بفعالية. ومن ذات المنطلق، كان الاجتماع رفيع المستوى الذي عقده السكرتير العام للأمم المتحدة في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ والذي كان فرصة لتسليط الضوء مرة أخرى على هذا الموضوع الهام وعلى الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعامل مع هذين الموضوعين.

على صعيد الأمن النووي، فسوف تكون القمة المقبلة في سيؤل في آذار/مارس عام ٢٠١٢ فرصة أخرى للتركيز على تلك المسألة الهامة حفاظا على أمن المواد النووية من جهة، والحيلولة دون وقوعها في أيدي الإرهابيين من جهة أخرى، واستكمالا للأطر الأخرى في هذا المجال وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠. وعلى الجانب الآخر، فلا بد من ترسيخ الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي والتشديد على أن أي قواعد أو إرشادات يجب أن يتم تطويرها والتفاوض عليها في الأطر متعددة الأطراف، وألا يتم استخدام التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمن والأمان النوويين كذريعة لتقييد الحق غير القابل للتصرف للدول النامية في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، تعرب مصر مجددا عن قلقها حيال استمرار فرض قيود لا مبرر لها على الصادرات إلى الدول النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا التي تستخدم للأغراض السلمية، وتشدد بشكل خاص على مسؤولية الدول المتقدمة في المجال النووي في الاستجابة لاحتياجات الدول النامية المشروعة من الطاقة النووية، عن طريق السماح لهم بالمشاركة إلى أقصى حد ممكن في نقل المعدات، والمواد، والمعلومات العلمية والتكنولوجية النووية المخصصة للأغراض السلمية وذلك بغية تحقيق أكبر الفوائد وتطبيق العناصر ذات الصلة بالتنمية المستدامة في أنشطتها.

في مجال التعاون الفني، تستمر مصر في تبادل الخبرات مع دول المنطقة العربية والقارة الأفريقية إيمانا منها بأهمية أنشطة التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي هذا الإطار، تؤكد مصر على الأولوية التي تمثلها أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني بالنسبة لمصر ولغيرها من الدول النامية التي تستفيد من هذه البرامج لتوظيف التقنيات النووية في مجالات الصحة والزراعة والغذاء والموارد المائية والنظائر المشعة وتقنيات الإشعاع وغيرها. وبالتالي، فإننا نجدد التأكيد على أهمية تأمين وتزايد التمويل المخصص لأنشطة التعاون الدولي اتساقا مع كون هذا النشاط أحد ركائز عمل الوكالة الرئيسية طبقا لنظامها الأساسي. كما تجدد مصر عزمها العمل على تكثيف وتوسيع التعاون مع الوكالة في إطار جهودها المثمرة لتعزيز قدراتنا الوطنية في

مجال الاستخدام السلمي للتقنية النووية وفي الاستفادة من الدعم الكامل من الوكالة لجهودنا الوطنية في هذا المجال الهام.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه بشأن أعمال الوكالة في العام الماضي.

كما أود أن أعبر عن تقدير بلدي لمبادرات الأمين العام بان كي – مون بخصوص الجهود الرامية إلى منع وقوع مآس مستقبلا في المرافق النووية بزيادة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تعزيز السلامة والأمن النوويين وتدعيم التعاون بين المنظمات الدولية، لا سيما في مجال الاستجابة للطوارئ وتبادل المعلومات. ولا شك في أن الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالسلامة والأمن النوويين، الذي عقد على هامش المناقشة العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، سيساعد على بناء الإرادة السياسية اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

ونثني على المدير العام أمانو وفريق معاونيه لتنفيذهم ولاية الوكالة في مجالات التعاون التقني والسلامة والضمانات النووية والأمن النووي على الرغم من المعوقات العديدة، بما في ذلك في الموارد المالية. ونيجيريا تقدر جهودهم التي لا تعرف الكلل وتشيد بها. ويسعدنا أن الوكالة لا تزال تسهم إسهاما هائلا في صون السلام والأمن الدوليين، مع ضمان استفادة البشرية استفادة قصوى من العلوم والتكنولوجيا النووية في بيئة سالمة وآمنة.

أثار الحادث المأساوي الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية في اليابان نقاشا عالميا حول الأساس المنطقي للطاقة النووية. كما أدى إلى استعراض مختلف التدابير التي تم اتخاذها بخصوص جدول أعمالنا المشترك لضمان سلامة وأمان استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية، وكذلك سبل تعزيز الوكالة الدولية لكي تتعامل مع التحديات الراهنة والمستقبلية وزيادة قدرتها على الاستمرار في توفير جميع الفوائد المتأصلة في التكنولوجيا النووية.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للمبادرات السريعة والثاقبة للمدير العام، بما في ذلك قراره بعقد المؤتمر الوزاري بشأن الأمان النووي الذي عُقد في حزيران/يونيه وبإعداد خطة العمل الناتجة عنه، والتي اعتمدها بالفعل المؤتمر العام الخامس والخمسون للوكالة في أيلول/سبتمبر، وكذلك في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد هنا في الشهر ذاته. ونتوقع أن يقطع تنفيذ خطة العمل وغيرها من التدابير على المستويين الوطني والإقليمي، مع الاستفادة بدروس حادث فوكوشيما، شوطا طويلا على طريق معالجة الشواغل المتعلقة بانعدام الأمن واستعادة الثقة في التكنولوجيا النووية.

وعلى الرغم من المخاوف التي أثارها حادث فوكوشيما، لا تزال نيجيريا مقتنعة بأن التكنولوجيا النووية يمكن، في حالة تطبيقها بأمان ومسؤولية، أن تيسر بلوغنا لأهدافنا الإنمائية المتعلقة بالطاقة وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية. وهي، بالتالي، ذات دور حيوي في خدمة الاحتياجات العاجلة للبشرية. وإدخال الكهرباء المولدة من الطاقة النووية في مزيج الطاقة الوطني لدينا يحتل مرتبة متقدمة في جدول أعمال الحكومة النيجيرية الذي يهدف إلى تحقيق التحول. ونحن نعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هذا الهدف، مع احترام الالتزامات المترتبة عليه بضمان السلامة والأمن. ولذلك، فإن الشفافية في تناول المعلومات المنبثقة عن حادث فوكوشيما والدروس المستفادة منه أمر هام بالنسبة لنيجيريا لأنها ستساعدنا على تجنب المزالق الخطرة.

يلاحظ وفد بلدي بارتياح الإنجازات الكبيرة للوكالة في تطبيق التكنولوجيا النووية في مجال المواد الغذائية والزراعة،

بما في ذلك دورها في التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتحاد الأفريقي وغيرهم من الشركاء الاستراتيجيين في القضاء التام على مرض الماشية الفتاك المسمى الطاعون البقري. ونشجع الوكالة على مواصلة جهودها لمساعدة دولها الأعضاء على تطبيق هذه التكنولوجيا في تشخيص أمراض الحيوان الأخرى العابرة للحدود ومكافحتها، وفي تعزيز الأمن الغذائي في نهاية المطاف. وجاء تركيز المؤتمر العام الخامس والخمسين على تطبيق التقنيات النووية في مجال التنقيب عن المياه وإدارتها في حينه تماما لأنه تناول أحد الاحتياجات الحالية للبشرية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

كما نقدر الأولوية التي توليها الوكالة لمكافحة السرطان في البلدان النامية والتزامها بمساعدة الدول الأعضاء على مكافحة هذه الآفة. ونحث الوكالة على زيادة دعمها للبلدان الأفريقية في مجال علاج السرطان وتطوير القوى العاملة من خلال برنامج عملها من أجل علاج السرطان. ونرحب بالمساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء من خلال استعراضات أثر البرنامج، والتي تقيم مدى استعداد البلدان لوضع خطط طويلة الأجل لبناء القدرات في مجال الطب الإشعاعي في إطار برنامج وطني لمكافحة السرطان.

وقد استفاد القطاع الصحي النيجيري من التعاون مع الوكالة في مجال تطوير القدرات والهياكل الأساسية لمكافحة السرطان ومعالجته من خلال أوجه التقدم في الطب النووي والعلاج بالأشعة وعلم الأورام الإشعاعي وتكنولوجيا الطب النووي. ومن خلال هذا التعاون، من المقرر بناء ١٠ مرافق للطب النووي، بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦، وتجهيزها في المستشفيات الجامعية في مختلف أنحاء البلد عبر التمويل الوطني. ونتوقع أن تستمر برامجنا الوطنية في الاستفادة من برنامج عمل الوكالة المتعلق بعلاج السرطان.

وبخصوص التعاون التقني، نود أن نشير إلى أن برنامج التعاون التقني التابع للوكالة يواصل تقديم مساهمة قيمة في جهود الدول الأعضاء في معالجة أولويات التنمية الوطنية والاستفادة من المزايا النسبية للتقنيات النووية. ونرحب بالزيادة في الموارد الجديدة التي ذكرها المدير العام في تقريره، وكذلك بمساهمات الولايات المتحدة وغيرها من المانحين في إطار مبادرة الاستخدامات السلمية التي أُطلقت في عام ٢٠١٠. وأود أن أشجع الدول الأخرى الأعضاء التي يمكنها وضعها من تقديم مساهمات إضافية في الميزانية على الانضمام لمبادرة الولايات المتحدة.

بينما تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنسيق الجهود المتعددة الأطراف لضمان السلامة والأمن النوويين، نعتقد أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الدول الأعضاء. وإقرارا بهذا المبدأ وتقديرا لاقتران فوائد التكنولوجيا النووية بمسؤوليات، تواصل حكومة نيجيريا بناء القدرات وكذلك تعزيز الإطار المؤسسي اللازم.

وفي أيلول/سبتمبر، أي قبل شهرين فقط، أعيد تشكيل لجنة الطاقة الذرية النيجيرية، وهي الوكالة الوطنية المنسقة لتطوير الطاقة الذرية، باعتبارها وكالة مستقلة تحاسب نفسها ذاتيا. وفضلا عن ذلك، يجري تعزيز هيئة الرقابة النووية النيجيرية لتنظيم برنامجنا الجديد للطاقة النووية. وفي مجال إدارة النفايات النووية، وهو عامل أساسي في نجاح أي برنامج وطني للطاقة النووية، بدأت نيجيريا، بدعم تقني واسع من قبل الوكالة في مجالات تصميم وتنفيذ المشاريع، في بناء مرافق للإدارة الشاملة للنفايات المنخفضة والمتوسطة النشاط الإشعاعي في مركز التكنولوجيا النووية في شيدا في أبوجا.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام نيجيريا بالمبادئ الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن أطمئن الجمعية العامة إلى أن برنامجنا الوطني للطاقة النووية سيظل

لأغراض سلمية بحتة، ويهدف إلى تحسين مستوى معيشة شعب نيجيريا وسيبقى داخل إطار الضمانات القابلة للتحقق.

لا تزال معاهدة عدم الانتشار ركيزة للحفاظ على عالمنا في مأمن المحرقة النووية. ودور الوكالة في الدعوة إلى إيجاد عالم أكثر أمنا لا يزال محوريا. ومن ثم، تقدر نيجيريا مبادرة المدير العام المتعلقة بعقد منتدى في هذا الشهر لإنعاش جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما نتطلع إلى مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢ باعتباره منتدى حيويا لاتخاذ قرارات سياسية على أعلى مستوى بشأن تأمين المواد النووية لضمان عدم وقوعها في أيدي مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على دعم نيجيريا للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيمانها الراسخ بها، وثقتنا في قدرة قيادتها على جعل فوائد الذرة في متناول الجميع في عالم أكثر أمنا وأمانا.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أسفرت التكنولوجيا النووية اليوم، باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية، عن تطبيقات سلمية في مجالات عديدة، بدءا بالطب والغذاء والزراعة وانتهاء بتوفير مصدر للطاقة فعال من حيث التكلفة ومراع للبيئة وغير ضار بالمناخ. وبالتالي، فهي تقوم بدور هام في تقدم المجتمع البشري. مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لنظامها الأساسي، تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار، فإننا نؤكد على مسؤوليتها الأساسية عن مساعدة الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تيسير نقل التكنولوجيا، وزيادة قدراتها العلمية والتكنولوجية.

إن الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، دون تمييز، يشكل الركيزة الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذلك منصوص عليه في مادتها الرابعة، التي تتعهد فيها الدول الأطراف بتيسير تبادل أكبر قدر كامل ممكن من المواد والمعدات والمعلومات العلمية والتكنولوجية للاستخدام للطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونؤكد أنه لا يجوز تقييد هذا الحق غير القابل للتصرف تحت أي ظرف من الظروف، بما في ذلك عبر الاعتبارات السياسية الخارجية الخفية. وفي نفس الوقت نرى أن تنفيذ الأحكام ذات الصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يتطلب نهجا واقعيا ومتوازنا. يمكن لمثل هذا النهج، من خلال تقديم حوافز للعضوية والامتثال، ضمان طول عمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسلامتها ومصداقيتها.

للأسف، أثارت الدول المتقدمة النمو الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي المورد الرئيسي للتكنولوجيا النووية العالية، في مجال تعاونها النووي مع الدول الأطراف النامية، انطباعين خطيرين بالاستمرار في تطبيق نهج تمييزي وانتقائي وتقييدي للغاية، وذي دوافع سياسية. أولا، ستكون دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات الخاص بالوكالة، لا يسهل التعاون النووي بل يعرقله، وبالتالي فإنه ليس امتيازا. ثانيا، فإن الدول غير الأطراف في المعاهدة تكافأ بقدر أكبر من السخاء والوفرة عن طريق التعاون النووي.

ومما يبعث على القلق الشديد أن الذين اختاروا عدم الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليسوا غير خاضعين لأي ضغط للقيام بذلك فحسب، بل يشجعون أيضا ويكافأون بطرق عدة. والمثال الحي هو المساعدة والتعاون الموثقان جيدا اللذان قدمتهما بلدان غربية معينة – بخاصة الولايات المتحدة والدولتان العضوان في الاتحاد الأوروبي الحائزتان للأسلحة النووية وهما المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا – للنظام الإسرائيلي الذي، بالإضافة إلى حيازته لبرنامج نووي غير

خاضع للضمانات، يملك أحد أكبر مخزونات العالم من الأسلحة النووية. يشكل ذلك بالطبع حالة واضحة من عدم امتثال الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها القانونية بموجب المعاهدة. وفي الواقع، فإن هذا الكيل بمكيالين والسياسات التمييزية والمتناقضة تتعارض مع نص وروح المعاهدة فضلا عن طابعها العالمي، ولا تؤدي إلا إلى تقويض سلامة المعاهدة.

وإذ نشير إلى أهمية مسؤوليات الوكالة في تشجيع استخدام التكنولوجيا والطاقة النوويتين في الأغراض السلمية، فضلا عن دورها بوصفها الهيئة المختصة الوحيدة في أنشطة التحقق وفقا لنظامها الأساسي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نؤكد بقوة على الحاجة إلى تجنب استخدام التدابير الأحادية خارج نطاق القانون، ومحاولات استخدام الوكالة كأداة لدعم مصالح سياسية قصيرة النظر، لأنها لا تؤدي إلا إلى تقويض سلطة ومصداقية الوكالة. وللأسف، على مدى العقد الماضي اتبعت بعض البلدان الغربية نهجا انتقائيا بدوافع سياسية فيما يخص أنشطة التحقق التي تقوم الوكالة بها. بإطلاقها عليها اسم المنظمة الرقابية، حاولت الإيحاء بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجرد أداة للتحقق وليس لديها ولاية أخرى.

في هذا السياق، وبالإضافة إلى التذكير بأن النظام الأساسي للوكالة ينص على أن الوكالة ينبغي أن تضطلع بأنشطتها بطريقة تعزز تحقيق نزع السلاح بضمانات في العالم بأسره، أود أن أؤكد مجددا أن إحدى المهام المهملة للوكالة هي المشاركة في عملية نزع السلاح النووي.

إن جمهورية إيران الإسلامية تعتز اعتزازا بالغا ويشرفها كثيرا أنه، بفضل أنشطة علمائها النوويين الشبان الشجعان، ورغم كل المؤامرات والخطط المدعومة من الخارج، كانت قادرة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إيران ملتزمة تماما بتعهداتها القانونية، وأنشطتها النووية كانت مسخرة دائما ولا تزال للأغراض السلمية حصرا. وعلى الرغم من الضغوط السياسية الخارجية كافة على الوكالة، فقد أكدت مرارا وتكرارا عدم تحويل المواد النووية والطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

أخيرا، أود أن أؤكد أنه، من وجهة النظر القانونية، ينبغي للوكالة أن تتحقق من المواد النووية المعلنة فقط. وقد أشار تقرير المدير العام للوكالة الذي صدر مؤخرا عن تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار في إيران إلى أن الوكالة تواصل التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة في المنشآت النووية وفي مواقع خارج المنشآت، حيث تُستخدم في العادة المواد النووية، التي أعلنت عنها إيران بموجب اتفاق الضمانات. من المؤسف أن المدير العام للوكالة، في بيان له أمس (انظر A/66/PV.46)، قد أشار إلى جميع المواد النووية – وذلك غير صحيح من الناحية القانونية.

السيد عثمان (السودان): أرجو في مستهل بياني أن أتقدم بالشكر للسيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره السنوي (انظر A/66/95) المعروض أمام الجمعية العامة وما اشتمل عليه من برامج وخطط أعدتها الوكالة بغرض تطوير نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية والحفاظ على نظام عالمي للأمن النووي وتعزيز أمن المرافق النووية، مما يؤكد على الدور المتعاظم الذي ظلت الوكالة وما زالت تلعبه لا سيما في مجال التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتنمية.

ولعلها سانحة أن نشيد بجهود السيد المدير العام السابق السيد محمد البرادعي ونتمنى لخلفه السيد السفير يوكيا أمانو النجاح والتوفيق.

يولي السودان أهمية قصوى لما جاء في التقرير بشأن تطبيقات التكنولوجيا النووية لتعزيز الأمن الغذائي وخاصة التقنيات المتقدمة في مجالات مكافحة الآفات الحشرية والإدارة الفاعلة للموارد المائية والتقنيات ذات الصلة بتطوير نظم الري الحديث في المشروعات الزراعية العملاقة. ومن هذا المنطلق فإن تطوير تعاون الوكالة مع اليونيسيف في ما يتصل بالمجالات التربوية والزراعية وكذلك مع منظمة الصحة العالمية يكتسب دون شك أهمية متزايدة.

إن مساعدة البلدان النامية في تطوير منظومتها الفنية الوطنية ذات الصلة تأتي مكملا لجهود الوكالة في إنفاذ خطط وبرامج التعاون الفني.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البدء أن أرحب بحرارة بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، التي تشاطرنا عضوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، عضوا جديدا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبذلك يكون عدد أعضاء الوكالة من الرابطة قد زاد ليبلغ تسعة أعضاء. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للتعاون الوثيق مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتقاسم خبرتها معها في مجالات عديدة تتعلق بالتعاون النووي.

وفي هذه المناسبة، نود أن نعرب عن دعمنا للمدير العام وللأسلوب الذي يؤدي به مهامه في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معطيا ثقلا أكبر لدور الوكالة الفني. لقد أسعدتنا زيارته إلى جاكرتا في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وبجانب الاجتماعات المهمة التي عقدها مع الجهات الوطنية المعنية الرئيسية والزيارات التي قام بها إلى المرافق النووية فقد قمنا، بوصفنا رئيسا للرابطة، بتيسير زيارته للأمانة العامة للرابطة حيث التقى ممثليها وممثلي مجلس الممثلين الدائمين. ويحدونا أمل عظيم في أن تعزز تلك الزيارات تعاون الوكالة لا مع إندونيسيا فحسب بل مع الرابطة أيضا.

ونود أن نعرب عن تعاطفنا مع اليابان شعبا وحكومة بشأن الأحداث المؤسفة التي وقعت في مارس في محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية. كما نعرب عن إعجابنا واحترامنا للشجاعة الهائلة وقوة الشكيمة اللتين أظهرهما فريق الطوارئ الياباني في سعيه لاستعادة السيطرة على الموقع. وكتعبير عن التضامن الإندونيسي مع شعب وحكومة اليابان عرضت الوكالة التنظيمية الإندونيسية للشؤون النووية، بجانب إرسالها عمال إغاثة ومساعدة طبية وتموينات في الأيام الأولى للحادث، إرسال فريق الاستجابة في حالات الطوارئ التابع لها إلى فوكوشيما.

ودعت إندونيسيا أيضا، بوصفها رئيسا للرابطة، إلى عقد اجتماع خاص لوزراء خارجية الرابطة مع وزير خارجية اليابان في نيسان/أبريل لتعزيز التعاون في مجال إدارة الكوارث. وفي أيار/مايو، حاز أحد خبرائنا في مجال الحماية من الإشعاع النووي والاستجابة في حالات الطوارئ على شرف الانضمام إلى بعثة لتقصي الحقائق في فوكوشيما بقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن استعادة ثقة الجمهور في سلامة واستدامة الطاقة النووية، بما في ذلك في إندونيسيا، تتطلب على نحو مُلِحّ معالجة مسألة السلامة النووية ووضعها على رأس الاهتمامات العالمية.

لقد ارتفعت توقعات الجمهور على النطاق العالمي فيما يتعلق باتخاذ خطوة جريئة بعد الحادث النووي الأخير. وينبغي لنا أن نستفيد من الزخم الراهن للإسهام في إعادة التفكير على المستوى العالمي في أمر السلامة النووية. وفي ذلك الصدد، سعد بلدي باعتماد المؤتمر العام للوكالة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، وبالإجماع،خطة العمل بشأن السلامة

النووية التي طالب بها الوزراء في الإعلان الذي أصدروه في الاجتماع الوزاري للوكالة بشأن السلامة النووية في حزيران/يونيه. إن إندونيسيا لتتطلع إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالإسهام بنشاط في تنفيذ خطة العمل.

لا نزال عند رأينا في أن أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني تؤدي دورا لا غنى عنه بوصفها الوسيلة الرئيسية التي تمكن الوكالة من أداء ولايتها لتعزيز الاستخدامات السلمية للتقنية النووية، ولا سيما في المناطق النامية من العالم. لقد استفادت إندونيسيا منذ انضمامها إلى الوكالة عام ١٩٥٧ من قدر كبير من التعاون مع الوكالة في العديد من التطبيقات التي لا تشتمل على إنتاج الطاقة بما فيها التقنيات النووية لأغراض مصادر المياه، بناء وتشغيل مفاعلات البحوث، واستخراج اليورانيوم، وتشعيع الغذاء، وإنتاج النظائر المشعة وتقنيات تحسين السلالات النباتية. وقد أدى الاستخدام الواسع النطاق للتقنيات النووية لأغراض التنمية الاجتماعية – الاقتصادية إلى التسليم المتزايد بأهمية التكنولوجيا النووية من أجل التنمية في إندونيسيا.

وبناء على ذلك، نشعر بقوة أن الوقت قد حان لأن تتشاطر إندونيسيا معرفتها وخبرتها المتطورتين منذ أمد طويل مع البلدان النامية الأخرى. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد أن نؤدي دور بلد المقصد للتعاون التقني بحيث نواصل دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز برامج التعاون التقني.

وبوصفنا بلدا استفاد من التطبيقات الواسعة النطاق للتقنيات النووية في مجال المياه، فإننا ندعم قرار المدير العام للوكالة إعطاء الأولوية هذا العام للتقنيات النووية للمياه. فقد استُخدمت تكنولوجيا كشف النظائر بشكل واسع في الجامعات الإندونيسية والوكالة الجيولوجية الوطنية وصناعات مياه الشرب، بالإضافة إلى استكشافات الحرارة الأرضية. ففي استغلال الحرارة الأرضية، استخدمت كاشفات النظائر لتحديد مناطق تغذية طبقة المياه الجوفية ومصدر سوائل الحرارة الأرضية. وفيما يتعلق بإدارة المياه، استخدمت تكنولوجيا النظائر بشكل واسع النطاق أيضا لحل مسألة منطقة التغذية وتحديد عمر المياه الجوفية. وأسهمت تكنولوجيا النظائر في إندونيسيا في تخفيف النقص في المياه في المناطق التي تعاني من مشاكل مرافق صرف المياه.

إن دور اتفاق التعاون الإقليمي في تشجيع استخدام التكنولوجيا النووية من أجل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا يمكن إغفاله. فخلال أعوام عمر الاتفاق، التي تناهز ٤٠ عاما، تراكمت لدى البلدان المشاركة ولدى الوكالة خبرات قيمة في التعاون والتنسيق في مجال أنشطة التنمية المتصلة بالتكنولوجيا النووية في المنطقة. وعليه، نحن عازمون على مواصلة مشاركتنا الفعالة في العملية الإقليمية. وبوصف إندونيسيا الرئيس الحالي لاتفاق التعاون الإقليمي، فقد استضافت الاجتماع الثالث والثلاثين لممثلي الاتفاق، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١١ في بالي، بحضور ما يقارب ٦٠ ممثلا من البلدان المشاركة والمدعوة لحضور الاجتماع.

وحققت إندونيسيا تقدما هذا العام في تصريف النفايات المشعة والوقود المستهلك. وفي ١ نيسان/أبريل، أودعنا صك تصديقنا على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

وما فتئت إندونيسيا تدعم التعاون الدولي في الأمن النووي ومحورية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. وبناء على ذلك، تدعم إندونيسيا استمرار الوكالة في رعاية التنسيق وتبادل المعلومات مع المنظمات الأخرى ذات الصلة والمبادرات المتصلة بالأمن النووي بهدف تجنب

الازدواجية بين برامج الوكالة والبرامج التي قيد نظر كيانات أخرى، وبالتالي كفالة فعالية برنامج الأمن النووي للوكالة. كما تدعم إندونيسيا من يقترحون على الوكالة أن تنشئ آلية تسمح بمشاركة جميع الدول الأعضاء بطريقة شاملة في إعداد وثائق لسلسلة الأمن النووي.

واستضافت إندونيسيا بالاشتراك مع ممثلين عن الوكالة الدولية للطاقة النووية حلقة العمل الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن الإطار القانوني الدولي للأمن النووي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تموز/يوليه. وعمقت الحلقة، التي اشترك فيها ممثلون عن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الوعي بأهمية التدابير القوية والفعالة لتعزيز الأمن النووي.

وخلال المناقشة، لاحظت إندونيسيا قيمة مجموعات المواد النموذجية للتشريع والتنفيذ المتعلقين بالأمن النووي التي يمكن استخدامها لإدراج أحكام محددة في التشريعات الوطنية. وتؤكد إندونيسيا على أهمية استكمال دليل القانون النووي: التشريع المتعلق بالتنفيذ لعام ٢٠١٠، الذي تصدره الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكي يستخدم في المستقبل كنموذج للتشريع وتسريع التنفيذ الوطني.

ولا يزال التزامنا بتنفيذ الضمانات راسخا. وبالتعاون مع البلدان الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تشارك إندونيسيا في الجهود لتعزيز التعاون بشأن الضمانات في المنطقة من خلال إطلاق شبكة الضمانات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتمثل الشبكة أداة لتحديد طريقة تنفيذ الضمانات، وكفالة استخدام الطاقة النووية حصريا في الأغراض السلمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المنتعشة اقتصاديا.

وفيما يتعلق بالضمانات في الشرق الأوسط، ما فتئنا ندعم اتباع الوكالة لنهج شامل ومتوازن في التصدي لمسائل عدم الانتشار في المنطقة. وعلى نفس المنوال، تدعم إندونيسيا استنتاجات وتوصيات إجراءات المتابعة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، بما في ذلك تلك المتعلقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، في عام ٢٠١٢، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بإرادة حرة وبدعم ومشاركة كاملين من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وسعيا إلى تمهيد السبيل نحو تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تدعم إندونيسيا دعما كاملا مبادرة المدير العام للوكالة بالدعوة إلى عقد منتدى معني بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، المقرر في فيينا، في وقت لاحق من هذا الشهر، وتبدي استعدادها للمشاركة البناءة في العملية، سواء بصفتها الوطنية أو بصفتها رئيسة اللجنة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

السيد أكينو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): لقد انضم بلدي إلى مقدمي مشروع القرار A/66/L.6 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعبيرا عن دعمنا الراسخ لعمل الوكالة.

وأنهت بيرو، وهي عضو مؤسس في الوكالة، فترة ولايتها في مجلس المحافظين للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، حيث شاركت بفعالية في معالجة المسائل الرئيسية التي تشغل الوكالة. واعترافا بمشاركتها الملتزمة، أيدت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترشيح بيرو للعودة إلى مجلس المحافظين لفترة الولاية من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥.

لقد مثل حادث فوكوشيما داييشي لحظة فارقة في عمل الوكالة. وبينما تسلّم بيرو بأن المسؤولية الرئيسية عن الأمن النووي تقع على الدول، فإننا على اقتناع بأن الوكالة تؤدي دورا هاما في تعزيز التعاون الدولي وفي تنسيق الجهود العالمية لتعزيز نظام الأمن النووي العالمي. وفي هذا الصدد،

نعتقد أن الوكالة هي المنتدى الملائم للتصدي لجميع المسائل المتصلة بالأمن النووي، وذلك بالنظر إلى ولاية الوكالة، وتخصصها التقني واتساع نطاق عضويتها.

ومع أننا كنا نفضل وضع وثيقة أكثر طموحا، فإن وفد بلدي يشيد بإقرار خطة العمل لفترة ما بعد فوكوشيما، التي تتضمن سلسلة من التدابير المحددة لتعزيز الأمن النووي. إنها وثيقة واقعية وتتميز بإدراج شواغل جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وينبغي النظر إلى التقدم المحرز في مجال الأمن النووي في الإطار العام للمبادرة التي اتخذها المدير العام للوكالة بالدعوة إلى عقد مؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠١١ وفي عقد الأمين العام الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسلامة والأمن النوويين في المقر في أيلول/سبتمبر، بالإضافة إلى المبادرات الهامة الأخرى التي اتخذها المجتمع الدولي. وإذ يعرب وفد بلدي عن إشادته بتلك المبادرات وتشجيعها، فإنه يود أن يؤكد على ضرورة الحفاظ على مهمة الوكالة المحورية في تنسيق تلك الجهود خلال جميع مراحل عملية تعزيز نظام الأمن النووي.

وعلى المستوى الوطني، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على العمل الهام المشترك المضطلع به مع الوكالة. وأود أن أشير إلى بعض أنشطة التعاون التقني الموجهة لدعم المعهد الوطني لأمراض الأورام في مكافحة السرطان، وجامعة لا مولينا الزراعية الوطنية في مشاريع تحسين إنتاج الحبوب والحبوب الأصلية المتنوعة، ومعهد بيرو للطاقة النووية في أنشطته البحثية، بالإضافة إلى معاهد الأبحاث المهمة في البلد، مثل جامعة كايتانو في بيرو في مشاريعها لتحسين أنواع حيوانات اللامة الجنوب أمريكية.

وإذ نكرر التأكيد على دعم بيرو للعمل الإداري للمدير العام للوكالة، السفير يوكيا أمانو – وبالتحديد العمل المتعلق بالتطبيقات النووية في الصحة والزراعة ومعالجة المياه – فإننا نود تسليط الضوء على الزيارة التي قام بها المدير العام إلى بيرو عند نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١. فقد تمكن المدير العام أن يشاهد بشكل مباشر التقدم المحرز في مختلف المشاريع التي اضطلعت بها الوكالة في بيرو، وجميعها يؤدي دورا هاما في مكافحة الفقر والزراعة والمياه الجوفية، وفي مجالات أخرى مثل الصحة البشرية والصناعة والأمن النووي، وغير ذلك من المجالات.

وترى بيرو أن إيلاء الاهتمام الملائم لاحتياجات البلدان النامية يتطلب أن تركز الوكالة أولوياتها على المجالات الأربع التالية. أولاً، مكافحة السرطان. ومع الأخذ في الاعتبار أن ثلثي حالات الإصابة بالسرطان تحدث في بلدان نامية، ترى بيرو أنه بات من الملح بناء القدرات الوطنية، سواء في تدريب المهنيين أو شراء المعدات اللازمة للتشخيص والعلاج. ثانياً، تحسين توفر الغذاء من خلال التطبيقات النووية في مجال الزراعة. ثالثاً، دعم الدول الأعضاء التي تقرر تنفيذ مشاريع الطاقة النووية بتقديم المساعدة التقنية والاقتصادية والتشريعية الضرورية لها. رابعاً، تحسين دراسة المياه من خلال أساليب تنقية المياه بالنظائر المشعة واستخدام تلك الأساليب في الزراعة وإدارة موارد المياه الجوفية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك بيرو مشاركة نشطة منذ عام ١٩٨٤ في الاتفاق الإقليمي للتعاون التقني للنهوض باستخدام العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع ذات الصلة بتدريب الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية في المجالات المتعلقة بالصحة والزراعة والطاقة والمياه. وأود أن أشير أيضاً إلى أن بيرو انضمت في عام ٢٠١٠ إلى المنتدى الأيبيري الأمريكي للوكالات المنظمة للسلامة والأمن النووي والإشعاعي، الذي يعمل بفعالية على توحيد التشريعات التنظيمية الوطنية.

وفي هذه القاعة، نود أن نؤكد على دعمنا وتقديرنا للوكالة وسنوات عمرها التي تناهز الـ ٥٠ عاماً باعتبارها المحفل الحكومي الدولي الرئيسي للتعاون العلمي والتقني في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وكضامن للامتثال للالتزامات الدولية باستخدام المنشآت والمواد النووية للأغراض السلمية حصرياً.

السيد لنغلند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يسر النرويج أن تشارك في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/66/L.6). وتعلق حكومة بلدي أهمية كبيرة على الوكالة. فبالإضافة إلى أنها القيِّم الرئيسي على نظامنا الجماعي لعدم الانتشار، فإن الوكالة شريك مهم في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية مع ضمان سلامة وأمن البرامج النووية السلمية. ومن خلال برنامجها للتعاون التقني الواسع النطاق، تقوم الوكالة بدور هام في الإسهام في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

ثمة ارتباط وثيق بين عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ولا يمكن أن نحقق هدف التخلص من الأسلحة النووية، كما يرد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما لم يكن هناك ثقة في سلامة نظام عدم الانتشار. لذلك، من الأمور الحيوية أن نوفر للوكالة الأدوات القانونية الضرورية لتنفيذ ولايتها بشأن عدم الانتشار.

وعليه، تكرر النرويج أن اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة وبروتوكولاتها الإضافية تشكل معيار التحقق. وما فتئت النرويج مقتنعة بأن الوكالة لها دور هام تؤديه في التحقق من نزع السلاح النووي. وتواصل النرويج حث البلدان التي لديها قضايا معلقة في مجال عدم الانتشار على التعاون الكامل مع الوكالة في حل تلك المسائل والبرهنة على الطابع السلمي الخالص لبرامجها النووية.

إن تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هدف هام من الناحية الإقليمية وبغية تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. والنرويج ستترأس منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الذي سيعقد هذا الشهر في فيينا، وترى أن هذا المنتدى سيمثل إسهاماً هاماً من جانب الوكالة صوب تحقيق ذلك الهدف.

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ قد أكد أيضاً على أهمية التعاون الدولي فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. والحادث المفجع في فوكوشيما في أوائل هذا العام، إلى جانب أحداث أخرى تتعلق بالسلامة، إنما يبرهن على الأهمية الأساسية للسلامة فيما يتعلق بالطاقة النووية. وبالتالي، ستزداد أهمية دور الوكالة في السنوات القادمة.

ونحن نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الوكالة للنهوض بالأمن النووي. والنرويج قدمت مساهمات طوعية كبيرة لدعم عمل الوكالة من أجل تعزيز السلامة والأمن النوويين في البلدان النامية، وإنشاء مصرف للوقود النووي. ومن الواجب أن نقدم، نحن الدول الأعضاء، تمويلاً كافياً ويمكن التنبؤ به بحيث يمكن للوكالة تنفيذ ولايتها الهامة. ومما لا يقل أهمية، أن على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم السياسي الكامل للوكالة. ووفدي يتوقع أن يعتمد مشروع القرار اليوم بتوافق الآراء.

السيدة سيزاري (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن ارتياحنا للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/66/95)، الذي يصف الإنجازات الهامة للوكالة خلال عام ٢٠١٠. وأعرب عن تقديري أيضاً للسفير يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة، على بيانه الشامل والزاخر بالمعلومات حول التطورات الرئيسية في

أنشطة الوكالة خلال تلك الفترة. ووفدي يشارك في تقديم مشروع القرار A/66/L.6 بشأن التقرير.

يسرنا أن نقر بالتقدم الذي حققته الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العام المنصرم في مجال تعزيز إسهامها في الجهود الدولية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونظل مقتنعين بأن الوكالة، في ظل ركائزها الثلاث، ستواصل تعزيز دورها في مجال الدعم التقني من أجل توسيع نطاق التعاون الدولي في التطبيقات السلمية للطاقة النووية. ونرى أن المساعدة الفنية المستدامة التي تقدمها الوكالة للبلدان النامية – لا سيما في مجالات الزراعة والصحة البشرية وإدارة موارد المياه وتخطيط مشاريع الطاقة والتجارب غير التدميرية والحماية من الإشعاع، ينبغي تسليط الضوء عليها وتعزيز برامجها للمساعدة الفنية. وفي هذا الصدد، نرحب بزيادة الميزانية لصندوق التعاون الفني.

وإثيوبيا تعلق أهمية كبيرة على عمل الوكالة وتقدر التعاون الفني المفيد الذي تقدمه للدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية. والدور المتعاظم للوكالة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية الاجتماعية – الاقتصادية مشجع حقاً، لا سيما في جهودها الرامية لمكافحة الأمراض التي تصيب الماشية والقضاء عليها، مما أفضى إلى تقدم ملموس في قطاعي الزراعة وتربية الماشية. وعلاوة على ذلك، ساعد العديد من مشاريع الوكالة على كفالة الوصول إلى المياه النظيفة وتعزيز الاستدامة البيئية. وفي هذا الإطار، وبغية إنجاز الأهداف المرسومة في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي تعزيز برنامج الوكالة للتعاون الفني بهدف توسيع نطاق أنشطته الرامية إلى دعم البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً.

وإثيوبيا من البلدان المستفيدة من برنامج التعاون الفني للوكالة. ومن بين المجالات المختلفة للتعاون الفني مع الوكالة المشروع الجاري تنفيذه حالياً من أجل القضاء على ذبابة التسي تسي في منطقة جنوب وادي الأخدود الأثيوبية من خلال نهج متكامل لإدارة الآفات. ويسرني أيما سرور أن أعلن أن مجتمعات محلية عديدة بدأت تستفيد من المشروع الذي يساعدها على استعادة أراضيها الزراعية واستئناف أنشطتها المعتادة لتربية الماشية. وتعزيز هذه المكتسبات الملموسة يتطلب دعماً فنياً معززاً من جانب الوكالة ونهجاً تنموياً متكاملاً يراعى فيه التخطيط السليم والإدارة السليمة لاستخدام الأراضي.

وجدير بالذكر أيضاً أن التعاون الفني بين إثيوبيا والوكالة في مجال الصحة البشرية أفضى إلى إنشاء بنية تحتية متواضعة لتطبيق الطب النووي والعلاج بالأشعة. وهناك مشروع يجري تصميمه للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ لتعزيز المرافق القائمة للعلاج بالأشعة والطب النووي في ٥ من المستشفيات الجامعية الإقليمية من أجل تحسين كفاءة التشخيص والرعاية العلاجية والتسكينية لمرضى السرطان. ولذلك، أود أن أطلب من الوكالة أن تعزز تعاونها في هذا المجال لمكافحة السرطان من خلال برامج علاجية مستدامة. ويشجعنا أيضا تعاوننا التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق تقنيات النظائر في إدارة مواردنا المائية، والتقدم الذي أحرزناه حتى الآن في تنفيذ برنامج التعاون ذاك.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا للدعم التقني الذي نتلقاه عبر الوكالة والدول الأعضاء فيها ومن مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الأخرى في هذه المجالات، وخصوصاً فيما يتعلق باستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات من إثيوبيا. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الوكالة بشأن إضفاء الطابع الرسمي على إطار التعاون الهادف إلى دعم الحملة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في أنحاء أفريقيا لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات، لأن ذلك الإطار أمرٌ حاسمٌ في

القضاء على الفقر وزيادة الإنتاجية الزراعية. وندعو الوكالة إلى أن تواصل إيلاء الأولوية القصوى لتنفيذ إطار التعاون.

ونرى أن التطبيقات النووية السلمية مدخل هام لجهودنا المتواصلة من أجل تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية الوطنية. وفي الواقع، نحن نقدر كثيرا الدعم التقني الذي تقدمه لنا الوكالة فيما يتعلق بتطوير واستكمال إطار برنامجنا القطري للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧. ومن الواضح أن هذا الإطار خطوة هامة في الجهود المبذولة لتطوير بنيتنا التحتية الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. ونطلب من الوكالة توسيع تعاونها من أجل التنفيذ الكامل لهذا الإطار.

وتدعم إثيوبيا جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز وضمان السلامة النووية على الصعيد العالمي. وإثيوبيا ملتزمة بمواصلة تعزيز البنية التحتية الوطنية في مجال السلامة والأمن النوويين بهدف ضمان التشغيل الآمن للمعدات التي تستخدم المصادر الإشعاعية. وسوف تواصل الهيئة الإثيوبية للوقاية من الإشعاعات العمل من أجل التنفيذ الكامل لنظم الرقابة التنظيمية في جميع مجالات السلامة المواضيعية. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يثني على أنشطة الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء، بما في ذلك بلدي، في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية عبر وضع برامج تتسم بالفعالية والكفاءة وتهدف إلى تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية للدول.

ونحن على قناعة راسخة بأن من الضروري أن نكفل توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها للبرامج التقنية للوكالة على أساس منتظم. والأهم من ذلك، التوزيع المتوازن للموارد المخصصة لأنشطتها في مجال الضمانات والتعاون التقني في مجال السلامة النووية. فذلك أمر هام، خصوصاً بالنظر إلى الأهمية البالغة لدور الوكالة في نقل التكنولوجيا السلمية إلى البلدان النامية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

ختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى دعمنا للوكالة في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه. ونأمل أن تواصل الوكالة تعزيز أهدافها النبيلة هذه في العام المقبل.

السيد المصلاطي (ليبيا): بداية نود أن نتقدم بالشكر والتقدير للسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن تقريره المقدم للجمعية العامة الوارد في الوثيقة (انظر A/66/59).

وعقب استعراض تقرير الوكالة الدولية المقدم إلى هذه الدورة، يعرب وفد بلدي عن تقديره البالغ لأمانة الوكالة، ولا سيما إدارة التعاون التقني، على ما حظينا به في الفترة الأخيرة من تجاوب وتعاون ودعم، خاصة في مجالات الصحة وإدارة مصادر المياه والتعليم التي تعتبر من أولوياتنا الوطنية.

ويؤكد وفد بلدي على حق الدول النامية في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والحصول على المعدات والمواد النووية، فضلاً عن تبادل ونقل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة.

ويعلن وفد بلدي بوضوح موقفه من ضرورة اتخاذ خطوات عملية لدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحافظة على مصداقيتها بما يحقق تحديد الالتزام بالتنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث، وهي منع الانتشار، والتعاون التقني والتحقق. ويدعم بلدي نظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. ويدعو وفد بلدي كافة الدول إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك نظام الضمانات الشاملة. ويتعهد بلدي باحترام كل الالتزامات والمواثيق الدولية والاتفاقيات التي وقعت عليها في الماضي.

وتدعم ليبيا مدير عام الوكالة الدولية في ما أشار إليه أمام مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار

لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. لأن نزع السلاح النووي يمثل اهتماماً كبيراً للوكالة التي لها دور يجب أن تؤديه من خلال أنشطة التحقق. ولإحراز التقدم في نزع السلاح النووي أثر إيجابي على جهود منع الانتشار.

وفي ذلك الإطار، يشيد بلدي بالتدابير التي تضطلع بها الوكالة من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والإشعاعي، ويولي اهتماماً كبيراً لهذه المسألة، حيث انضمت ليبيا إلى اتفاقية الأمان النووي واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، بالإضافة إلى المشاركة في الأنشطة التي تقام في هذا المجال.

وأنشأت ليبيا مكتباً للرقابة الإشعاعية والأمان النووي، أسندت إليه المهام والصلاحيات التي من شأنها أن تجعل منه مستقبلا هيئة رقابية مستقلة تمارس صلاحياتها باستقلالية تامة، وفقاً لمعايير الوكالة الدولية وفي ظل التشريعات الوطنية النافذة. كما يشيد بلدي بالدور الذي تضطلع به الوكالة في التصدي للتهديد المتمثل في الإرهاب النووي.

ومن جانبنا فقد قام المجلس الوطني الانتقالي بالتعاون مع الدول الصديقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتأمين جميع المواد المشعة فوق الأراضي الليبية وهي الآن في أماكن آمنة ولا يمكن الوصول إليها دون إذن من السلطات الرسمية. إضافة إلى أن وفداً من الوكالة سيزور ليبيا خلال الأيام القادمة، بهدف التأكد من توفر الحماية لتلك المواد.

ويولي بلدي قضية السلم والأمن الدوليين أهمية كبرى، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد توتراً بسبب حيازة إسرائيل للأسلحة النووية، الذي دفع دولا أخرى لحيازة تلك الأسلحة.

لقد مضى أكثر من خمسة عشر عاماً على صدور قرار الشرق الأوسط الذي تم اعتماده في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهو ما تم التأكيد عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. حيث شدد المؤتمر على أن القرار يظل ساري المفعول حتى تتحقق الغايات والأهداف التي يرمي إليها.

ويعيد المؤتمر تأكيد ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة. كما تقرر عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، على أن يعقد في فنلندا وتحضره جميع دول الشرق الأوسط بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ القاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. ويعيد المؤتمر تأكيد ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة، كما قرر عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط، يخصص لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، والقاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي تقرر عقده في فنلندا. وفي هذا الشأن فإن ليبيا تؤيد خطوات المجتمع الدولي في هذا الاتجاه من أجل خلق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإحلال السلم والأمن بها.

إن وفد بلادي يطالب جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية أن تضع برنامجها للتخلص من ترساناتها النووية وأن توقف جميع برامجها لتطوير تلك الأسلحة، وذلك تنفيذا للالتزامات القانونية المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تم تعزيزها في المؤتمرين الاستعراضيين للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠١٠، حيث شددا على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل تعهدا بالإزالة الكاملة لترساناتها النووية، وإلا فإنه لن يكون للمعاهدة معنى يذكر، وإنه لطالما هناك سلاح نووي واحد في العالم فإنه يشكل خطرا كبيرا على العالم تتحمله الدول الحائزة، وإلا فلن يكون هناك معنى للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): مع أن هناك إجماعا عالميا بأن الخطر النووي الحقيقي الوحيد الماثل في الشرق الأوسط يكمن في امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ولوسائل إيصال هذا السلاح إلى مناطق بعيدة جدا عن المنطقة، فإن البعض ممن يكابرون على هذا الواقع الجلي للعيان يحلو لهم فتح جبهات وهمية ذات دوافع مشبوهة.

ومن نافلة القول إن مثل هذا التوجه غير النزيه وغير الموضوعي إنما يفضح زيف ادعاءاتهم بالحرص على إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، بينما كانوا هم أنفسهم مسؤولين، منذ عقود، عن تزويد إسرائيل بالمواد والتكنولوجيا النووية التي مكنتها من امتلاك السلاح النووي ووسائل إيصاله، بما في ذلك الغواصات المتطورة. وعملوا بكل ما أوتوا من قوة على السعي عبثا لإخراج هذا السلاح الإسرائيلي النووي من دائرة الاهتمام الرئيسية خلال أعمال المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في العام الماضي في نيويورك.

إن حالة النفاق النووي التي تسيطر على بيانات وعقول ممثلي بعض الدول الغربية ليست حالة تساعد على دفع مسألة عدم الانتشار قدما نحو الأمام، لا بل إنها تشجع بشكل غير مسؤول على الانتشار النووي لدى طرف ما زال خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويرفض وضع منشآته النووية تحت الرقابة الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأريد أن أذكر في هذا الصدد بأن هذه الدول الغربية تنتهك بسلوكها هذا المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يحتم على الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساءلتها، مساءلة هذه الدول الغربية، وتحميلها مسؤولية هذا الانتهاك.

وكم يؤسفنا الاستماع إلى ما يؤكد شواغلنا تلك من خلال ما ورد من تلميح غير موفق في كلمة مندوب الاتحاد الأوروبي يوم أمس بحق بلدي (انظر A/66/PV.46). ونذكره بأن العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هو في حالة عدم امتثال صارخ لالتزاماته بموجب معاهدة انتشار الأسلحة النووية. نقول، حالة عدم امتثال لسببين رئيسيين، الأول هو وجود أسلحة نووية على أراضي دول غير نووية، دول أوروبية غير نووية، والثاني هو استمرار تزويد هذه الدول الغربية لإسرائيل بالمواد والتكنولوجيا النووية ووسائل إيصال تلك الأسلحة.

لقد أشار السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في بيانه أمس، إلى أن الوكالة قد خلصت مؤخرا إلى أنه، وأقتبس ”من المرجح جدا أن بناء قد دمر في موقع دير الزور عام ٢٠٠٧ كان مفاعلا نوويا كان ينبغي التصريح به إلى الوكالة“. ويتابع المدير العام قائلا ”وقد وجد مجلس محافظي الوكالة في شهر حزيران/يونيه أن سوريا في حالة عدم امتثال لالتزاماتها بالضمانات، ولذلك نقل المجلس عدم الامتثال هذا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة“. انتهى الاقتباس. اسمحوا لنا، في هذا الصدد، أن ندلي بالملاحظات التالية.

أولا، يعرف السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن سوريا قد جعلت مسألة عدم الانتشار النووي ركيزة من ركائز أولوياتها الوطنية. ولذلك فهي بادرت، أي سوريا، في وقت مبكر جدا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام ١٩٦٨، كما أنها وقعت على اتفاق الضمانات مع الوكالة في العام ١٩٩٢.

وإذا أضفنا إلى هذا وذاك واقع أن سوريا قد قدمت في العام ٢٠٠٣، عندما كانت عضوا في مجلس الأمن، قدمت باسم المجموعة العربية مشروع قرار ما زال باللون الأزرق في أروقة مجلس الأمن. مشروع القرار هذا كان يرمي

إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

إذا أضفنا إلى هذا وذاك هذا الواقع، أي قيام سوريا عام ٢٠٠٣ بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن يرمي إلى إنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط من السلاح النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن مصداقية التزامنا الوطني بعدم الانتشار تصبح عصية على التشكيك، لا سيما وأن هذا المشروع المنسجم مع أحكام وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اصطدم آنذاك، أي في العام ٢٠٠٣ عند تقديمه، اصطدم باعتراض دولة نووية نافذة دائمة العضوية في مجلس الأمن هددت باستخدام حق النقض إذا أصرت سوريا على طرح مشروع القرار للتصويت.

ثانيا، إن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يدينا عدوان إسرائيل الفاضح على سيادة بلادي في عام ٢٠٠٧، ربما لأنهما اعتادا على خرق إسرائيل لقراراتهما الشرعية والدولية المتعلقة بمنطقتنا دون حسيب أو رقيب. فقد رفضت إسرائيل، كما تعرفون، التعاون مع الوكالة والسماح لمفتشيها بالكشف والتحقق من مصدر التلوث المحتمل الناجم عن الصواريخ الإسرائيلية التي قصفت موقع دير الزور والمواد التي استخدمتها في تدمير وتلويث الموقع المقصوف، آخذين بالاعتبار أن استمرار عدم تعاون إسرائيل مع متطلبات الوكالة واستمرارها في تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أية رقابة دولية، وتجاهلها لجميع الدعوات الرامية إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لهو أمر يخلّ بمصداقية نظام عدم الانتشار ويهدد أمن واستقرار دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط. وهي أمور كلها في منتهى الخطورة كنا نتوقع من السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يتطرق إليها في بيانه بدلا من الالتفات إلى تعابير مثل ”من المرجح جدا“.

ثالثا، من المفيد جدا أن أقرأ على مسامعكم، أيها السادة، فقرة وردت في مذكرات المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، وهي الفقرة الواردة في الصفحتين ٢٢٨ و ٢٢٩ من تلك المذكرات التي جاءت تحت عنوان: ”عصر الخداع: الدبلوماسية النووية في أزمنة الغدر“.

يقول في هذه الفقرة وسأقرأها باللغة الإنكليزية كما وردت في نصها الأصلي.

(تكلم بالإنكليزية)

”إن من أغرب وأبرز الأمثلة على النفاق النووي، المتعدد الأطراف والمتعدد الوجوه، يجب أن يكون بكل تأكيد قصف إسرائيل لمنشأة دير الزور في سوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وما حدث في أعقاب ذلك الهجوم. لقد بدأت التكهنات على الفور تقريبا أن الموقع كان يأوي منشأة نووية. وأنكرت سوريا الاتهامات. ولاذت إسرائيل والولايات المتحدة بالصمت رسميا، بالرغم من أن المسؤولين الأمريكيين تحدثوا سرا عن الموضوع إلى وسائط الإعلام. وتكلمت بقوة مشيرا إلى أن أي بلد لديه معلومات تدل على أن المنشأة التي قصفت كانت منشأة نووية ملزم قانونيا برفع تقرير عن ذلك إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن لم يتقدم أحد بمثل هذا التقرير. وعلى امتداد ستة أسابيع بعد القصف – وهي أهم فترة فيما يتعلق بما نشاهده داخل المنشأة – لم نتمكن من الحصول على صور واضحة من السواتل التجارية“.

(تكلم بالعربية)

لقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصور الأقمار الصناعية التي

ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تؤكد وجود مبنى يضم مفاعلا نوويا في دير الزور. لماذا رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم صور أقمار صناعية؟ فإذا كان الاتهام صحيحا، فلماذا امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم صور للأقمار الصناعية التي بحوزتها؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه محمد البرادعي.

وأواصل القراءة من نفس الفقرة.

(تكلم بالإنكليزية)

”وفي نيويورك، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعطيت مقابلة لـ CNN Late Edition مع وولف بليتزر. وردا على سؤال السيد بليتزر عما إذا كانت المنشأة السورية مفاعلا نوويا، قلت إننا لم نشاهد أي دليل لنخلص إلى ذلك بطريقة أو بأخرى. لكنني كنت واضحا بشأن نقطة واحدة وهي ”أن القصف أولا ثم طرح الأسئلة فيما بعد“، كما فعلت إسرائيل، كان تقويضا متعمدا للنظام. وأشرت إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الوحيدة التي لديها الوسائل للتحقق من المزاعم بالقيام بأنشطة نووية سرية. وفي مقابلة أخرى بعد يومين مع شارلي روز، أشرت إلى أن الهجوم الذي شنته إسرائيل في عام ١٩٨١ على مفاعل أوزراك العراقي كان بمثابة الحافز للتعجيل ببرنامج صدام حسين النووي“.

(تكلم بالعربية)

ويكمل البرادعي كلامه هذا في الصفحة ٢٣٠ من مذكراته. وأقرأ بالإنكليزية أيضا.

(تكلم بالإنكليزية)

”... لكن كان من الواضح أن إدانتي لقصف دير الزور قد نغّصت على البعض. لقد كان جون بولتون يؤيد عمل إسرائيل بشكل علني“.

(تكلم بالعربية)

كان جون بولتون الممثل الدائم الأمريكي لدى الأمم المتحدة قبل ذلك بثلاث سنوات.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي مقابلة مع CNN Late Edition، وجّه وولف بليتزر إلى جون بولتون سؤالا عن رأيه في تأكيدي العلني أنه ينبغي لإسرائيل أن تقدم ”دليلها“ إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فأجاب بولتون غاضبا قائلا إنه ”إذا صَّدقت ذلك، فعندي لك جسر للبيع. إن فكرة أن تضع إسرائيل أو الولايات المتحدة أمنهما الوطني في أيدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجرد وهم“. طُلب إليه الرد على البرادعي، وتواصل المذكرات:

(تكلم بالعربية)

هذا ما قاله بولتون حينها.

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد كان سماع هذه المشاعر من سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أمرا مروعا“.

(تكلم بالعربية)

رابعا: إن التزام الدول الأعضاء بالنظام الأساسي للوكالة يقضي بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإبلاغ الوكالة بالمعلومات التي كانت بحوزتها قبل تدمير المبنى وليس بعد ثمانية أشهر منه. الشيء نفسه ينطبق على إسرائيل أيضا التي لم تمتنع عن تزويد الوكالة بما لديها من معلومات فحسب، هذا إن صحت تلك المعلومات، بل قامت بعدوان

عسكري موصوف على سيادة الأراضي السورية، متسللة عبر المجال الجوي لدولة مجاورة، الأمر الذي لم تتعامل معه الوكالة الدولية بشكل متكامل، و لم تتخذ إجراءاتها الضرورية وفقا لمسؤولياتها وصلاحياتها بشأن خرق إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لالتزاماتهما النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

خامسا: إن معظم ما تضمنه استنتاج الوكالة خلال ولاية المدير العام الحالي بشأن الموقع في دير الزور استند إلى تلك الصور والتحليلات التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مصداقية تلك المعلومات التي تلقتها الوكالة وحول طبيعة الوثائق الداعمة لها، آخذين في الاعتبار أنها قدمت من قبل دولة تتبع أجندة سياسية معادية لمصالح بلادي، سوريا.

سادسا: إن تقرير المدير العام الأخير تضمن استنتاجات غير حاسمة مبنية على معلومات تنقصها المصداقية والشمولية. كما أن تقييم الوكالة يتناقض بشكل صريح مع تقييماتها السابقة التي ذكرناها آنفا.

سابعا: من الواضح أن استمرار الخلط بين ما هو التزام قانوني لدولة عضو بموجب اتفاق الضمانات وبين ما هو إجراءات طوعية للانضمام إلى البروتوكول الإضافي هو أمر لا يستند إلى أي أساس قانوني ويشكل وسيلة أخرى من وسائل الضغط السياسي على بلادي، سوريا.

ثامنا: نحن نسأل الدول التي تعمل على تقديم غطاء للسلاح النووي الإسرائيلي، وكذلك نسأل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذاتها، نسأل هؤلاء جميعا عما قاموا به من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) المعتمد في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١، أي أنه مضى على اعتماد هذا القرار أكثر من ثلاثين عاما. ماذا فعلوا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن هذا؟

واسمحوا لي أن أقتبس ما طالب به مجلس الأمن آنذاك في الفقرة الخامسة من المنطوق. وسأقرأها باللغة الإنكليزية كما وردت في نص القرار المذكور.

(تكلم بالإنكليزية)

”يطالب إسرائيل بأن تضع فورا منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية“.

تاسعا: لقد أفرد المرجع المهم حول التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الذي يصدره معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعروف اختصارا باسم SIPRI، فصلا كاملا لما اسماه ”القوى الإسرائيلية النووية“. وأنا أدعو من على هذا المنبر السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول النووية المودعة لمعاهدة عدم الانتشار وكذلك الدول النووية الأعضاء في مجلس الأمن إلى قراءة هذا الفصل واستخلاص العبر منه.

هذا هو الكتاب الذي أتحدث عنه. والاختصاصيون بينكم ممن يعملون في اللجنة الأولى وقضايا نزع السلاح يعرفون عما أتحدث. هذا الكتاب غير مطبوع في دمشق، أيها السادة، هذا الكتاب مطبوع في استوكهولم.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد ماليزيا، أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن الشكر للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديمه للجمعية العامة التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٠ (انظر A/66/95). وماليزيا يسرها أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/66/L.6. كما يود وفدي أن يرحب بالجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتونغا كدول أعضاء جدد في الوكالة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخول الدول الأطراف حق الحصول على التكنولوجيا النووية. وتقضي هذه المعاهدة أيضاً بتبادل المعرفة النووية والمعلومات العلمية

إلى جانب تعزيز التعاون بين الدول من أجل تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، تقدر ماليزيا تقديراً كبيراً دور الوكالة في المساعدة في التخطيط للعلوم والتكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية. فتشجيع التطبيقات السلمية للطاقة النووية يشكل نشاطاً جوهرياً من أنشطة الوكالة، وهو ما تبرزه وثائقها. وفي هذا السياق، يرى وفدي أنه لا بد من تزويد الوكالة بالموارد الكافية والمؤكدة والتي يمكن التنبؤ بها لتمكينها من تنفيذ الأنشطة المناطة بها كيما يمكن للدول التي تسعى إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أن تستفيد من نقل التكنولوجيا النووية.

وكما جاء في تقرير الوكالة، هناك أكثر من ٦٠ بلداً أعربت عن اهتمامها باستكشاف استخدام الطاقة النووية. ومن بين تلك البلدان بلدي، ماليزيا. وفي إطار برنامج التحول الاقتصادي في ماليزيا، حُدد تطوير الطاقة النووية كأحد المشاريع الرئيسية لتوليد الطاقة في المستقبل. ويقتصر الهدف من هذا المشروع على ضمان إمدادات كافية من الكهرباء لشعب ماليزيا بعد عام ٢٠٢٠. وتجري الحكومة الماليزية حالياً دراسة متعمقة لمشروع الطاقة النووية قبل اتخاذ القرار النهائي بشأن هذه المسألة. وينصب تركيزنا على تطوير برنامج نووي شامل، بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية، ويشمل ذلك إجراء تقييم للرأي العام ووضع خطة للعلاقات العامة. وستجرى الدراسات من خلال مستشارين مستقلين، آخذين بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الحوادث النووية الرئيسية التي وقعت في الماضي، إلى جانب نتائج اختبارات الإجهاد والتحمل لمحطات الطاقة النووية لدى الدول الأعضاء. والهدف العام هو ضمان تطبيق أعلى معايير السلامة النووية في كل الأوقات، مما يسهم في تعزيز السلامة النووية على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بتطوير إطار تشريعي وتنظيمي أشمل، يقدر وفدي مدخلات الوكالة من أجل صياغة مشروع قانون نووي شامل يستهدف زيادة تعزيز التشريعات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت ماليزيا قانون التجارة الاستراتيجية الذي يشمل إجراءات لضبط الصادرات بالنسبة لكل البضائع الاستراتيجية ذات الاستخدام الوحيد والمزدوجة الاستخدام، بما في ذلك المواد النووية والكيميائية والبيولوجية، إلى جانب الأسلحة التقليدية.

وعلى المستوى الإقليمي، لطالما أقرت ماليزيا بأهمية التعاون الإقليمي وشاركت بنشاط في العديد من المشاريع الإقليمية تحت رعاية الوكالة. وماليزيا ترحب بجهود الوكالة لإنشاء إطار مشترك لإدارة النفايات النووية والوقود المستنفد لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) من خلال الاجتماع التشاوري بشأن التوصيات في مجال إدارة الوقود المستنفد والنفايات المشعة لدول الرابطة المعقود في آذار/مارس الماضي، وجهود أخرى في مجال الأمن والسلامة النوويين.

وعلى الرغم من الاهتمام المتجدد بتوليد الطاقة النووية، ما زالت ماليزيا تولي أولوية متقدمة للاستخدامات السلمية للعلم النووي والتكنولوجيا النووية لتعزيز الأمن الغذائي والمائي، والصحة البشرية والموارد الطبيعية والإدارة البيئية والتنمية الصناعية والتطبيقات الطبية. وهذه القطاعات تدعمها تطورات أخرى في القدرات الوطنية في البحوث وتطوير التكنولوجيا النووية السلمية، والاستغلال التجاري، وبلورة إطار تشريعي وتنظيمي أكثر شمولاً، والبنية التحتية التكنولوجية وتنمية رأس المال البشري، والتحقق من الكفاءة، والإعلام والامتثال للنظام الدولي للحوكمة النووية والمشاركة في التعاون الدولي.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشكر الوكالة، ولا سيما إدارة التعاون التقني، على دعمها المستمر لتنفيذ

مشاريع التعاون التقني للوكالة ومختلف الأنشطة الأخرى في ماليزيا، بما في ذلك الثقة التي أوليت لماليزيا بمواصلة استضافتها للدورة التدريبية للدراسات العليا التي تنظمها الوكالة الدولية في مجال الحماية من الإشعاعات وسلامة مصادر الإشعاع. ووفدي يود أيضاً أن يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء الأخرى التي أبدت اهتماماً بهذه الدورة التدريبية التي اجتذبت مرشحين من خارج المنطقة ومن داخلها.

وبالإضافة إلى ذلك، يسر ماليزيا وتقدر أيضاً أن الوكالة النووية الماليزية قد أعيد تسميتها، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، مركزاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون في المعالجة بالإشعاع للبوليمر الطبيعي والمواد المتناهية الصغر. وقد برهن المركز، في جملة أمور، على إمكانية إنتاج الأكريلات من زيت النخيل غير السام وغير الضار بالبيئة بمعاونة الإشعاع لتطبيقات الطباعة.

وفيما يتعلق بضمانات الإمداد بالوقود النووي، يرحب وفدي باستمرار المناقشات حول بلورة نُهج متعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وماليزيا تؤكد أن أي مزيد دراسة في مسألة ضمان الإمداد بالوقود النووي لا بد وأن تقوم على أساس إطار مفاهيمي شامل ومترابط يعالج آراء جميع الدول الأعضاء وشواغلها بشكل كاف. وما زالت ماليزيا مقتنعة بأن أي دراسة أخرى لمقترحات فردية بشأن هذه المسألة يجب أن يسبقها اتفاق بتوافق الآراء يعتمده المؤتمر العام بشأن الإطار المفاهيمي الذي يحدد البارامترات السياسية والتقنية والاقتصادية والقانونية المحددة. ويحيط وفدي علماً باستمرار جهود الوكالة لإنشاء وتحسين مفهوم المرفق المصرفي لليورانيوم المنخفض التخصيب. ومع ذلك، نود التأكيد على أن هذا الترتيب يجب أن يستوعب الحقوق الثابتة للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الحصول على التكنولوجيا النووية.

بخصوص الجهود الدولية المبذولة من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو ما وافقت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال المؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة في عام ٢٠١٠، يرحب وفد بلدي بتعيين السيد ياكو لايافا، وكيل وزارة الخارجية والسياسات الأمنية في فنلندا، بصفته ميسرا. كما نرحب بتحديد فنلندا بوصفها الحكومة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢ الذي قد يوفر الزخم المطلوب لإقامة هذه المنطقة في الشرق الأوسط. كما ندعم الجهود التي يبذلها المدير العام لعقد منتدى تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في وقت لاحق من هذا الشهر لزيادة دعم هذه العملية.

أخيرا، تود ماليزيا أن تعرب مرة أخرى عن تقديرها للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك لأمانة الوكالة للأعمال المهمة والقيمة التي يضطلعان بها في تنفيذ ولاية الوكالة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٨٦ من جدول الأعمال.

سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/66/L.6. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت ينبغي ألا تتجاوز مدة كل منها ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالبيانات العامة التي تم الإدلاء بها من قبل، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يعرب عن شكره الحار للممثلين الذين أبدوا اهتماما وتأييدا للتسوية السلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وبخصوص مشروع القرار (A/66/L.6) وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/66/95)، يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضا تاما وقاطعا هذا التقرير. ويشير التقرير مرة أخرى إلى المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك إلى التاريخ السابق للوكالة في التصرف بصورة غير محايدة. وبصفة خاصة، يشير التقرير إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون الاستناد إلى الواقع الأساسي، وهو بالتالي تقرير مضلل فيما يتعلق بذلك الواقع.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يدلي ببضع ملاحظات بخصوص العناصر التي تنتهك وتشوه الواقع الأساسي.

أولا وقبل كل شيء، يشير التقرير إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كما لو كانت عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وليس هذا هو واقع الحال. فقد انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الوكالة في عام ١٩٩٤ ومن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٣. وتتماشى عمليتا الانسحاب مع القانون الدولي. فالمادة العاشرة من المعاهدة تنص، بصفة خاصة، على أنه يمكن للدول الأطراف أن تنسحب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إذا تعرضت المصلحة العليا لتلك الدولة للخطر، وفي الواقع كان ذلك هو الحال بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٢، أُدرجت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في قائمة محور الشر التي وضعتها إدارة بوش؛ ويعرف الجميع ذلك الأمر. وأُدرجت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في قائمة إدارة بوش التي ضمت سبعة بلدان تنتظر دورها في تلقي ضربات نووية إجهاضية. وأجبرت تلك السياسات، التي كانت جزءا من المذهب النووي لإدارة بوش، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قرارا حازما بالخروج من المعاهدة من أجل الدفاع عن مصالحنا العليا، ألا وهي أمن وكرامة وسيادة البلد.

فعندما انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كانت تتوقع أن يتم إزالة الخطر النووي من شبة الجزيرة. وكما يعرف الجميع، فقد أدخلت الولايات المتحدة أسلحة نووية إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧. ووصلت أول دفعة من الأسلحة النووية إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧. وبلغ إجمالي الأسلحة النووية المرسلة ١ ٠٠٠ سلاح بنهاية عام ١٩٧٠. ويمكن لأي شخص أن يتخيل خطر وقوع كارثة نووية الذي تعيش فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لما يزيد على ستة عقود. وبالنظر إلى تلك الحالة، لم يكن أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي خيار سوى الانسحاب من المعاهدة.

ثانيا، فيما يتعلق بالواقع الأساسي، يشير التقرير إلى تخصيب اليورانيوم. وللجميع الحق على قدم المساواة في تخصيب اليورانيوم بموجب القانون الدولي. ويتماشى ذلك مع الاتجاهات السائدة ومع ما يرد في التقرير، الذي يذكر أن ما يزيد على ٩٠ بلدا تتجه الآن نحو الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد اختارت تلك البلدان الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، واختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفس الاختيار. وعلى وجه الخصوص، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف في المحادثات السداسية الأطراف، والتي تتمتع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجبها بذلك الحق، المنصوص عليه بوصفه عنصرا في المحادثات السداسية الأطراف.

إذا نظرنا إلى الخلفية التاريخية، فإننا نجد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أضيرت في بناء طاقتها النووية

المستقلة. ففي عام ١٩٩٤، اتفقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على إطار، والذي كان أول وثيقة تاريخية بين الجانبين، اللذين كانت توجد بينهما علاقات عدائية. وبحلول عام ٢٠٠٣، كانت الولايات المتحدة ملزمة بتوفير مفاعلات تعمل بالماء الخفيف تعويضا عن تجميد المفاعل المهدأ بالغرافيت والخاضع للتحقق الذي كانت تديره جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطاقة مليوني كيلوواط من الكهرباء. ولكن بحلول عام ٢٠٠٢، وكما ذكرت، ألغت إدارة بوش من جانب واحد ذلك الاتفاق دون إخطار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسبقا. وحتى الآن، لم تدفع الولايات المتحدة أي سنت تعويضا عن الخسارة سببتها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقمنا بالفعل بحساب قيمة التعويض الذي ينبغي أن تدفعه الولايات المتحدة عن ذلك؛ ويمكن لأي شخص أن يتخيل كم تبلغ قيمة هذا التعويض.

ثالثا، هناك إشارة إلى الخطر الذي تشكله التجارب النووية على السلام والأمن الدوليين. ومرة أخرى، فإن الحالة ليست كذلك وهي تناقض الواقع الأساسي. وكما قلت، فقد عقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة اتفاقا واعتمدتاه في عام ١٩٩٤. وكان ذلك أول إطار يتفق عليه الجانبان، وهو أول اتفاق تاريخي على الإطلاق. وبموجب ذلك الاتفاق، يوجد عنصر ينص على أن تلتزم الولايات المتحدة بعدم استخدام الأسلحة النووية وألا تهدد أمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٢، أدرجت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع إيران والعراق بوصفها محور الشر. وأولا، هاجمت الولايات المتحدة العراق بلا رحمة في غزو مسلح، ويعرف الجميع ماذا حدث حتى الآن. وبعد شهر من انتهاء حرب العراق، ذكرت إدارة بوش علنا أن الهدف التالي سيكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست العراق.

وعليه، فإن تلك هي الأخطار التي تسببت فيها الولايات المتحدة حتى الآن. وإننا نتعرض، أكثر من أي وقت مضى، لتهديد نووي متزايد من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية والتي تحمل أسلحة نووية ومن حاملات الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية وتحمل كميات هائلة من أسلحة الدمار وأنواعا مختلفة من الأسلحة المتطورة التي تدخل يوميا شبه الجزيرة الكورية وكوريا الجنوبية وجوارها. هذا هو الخطر من التحالف العسكري الذي يزداد قوة مع ما يجره ذلك من آثار سلبية على شبه الجزيرة الكورية والمنطقة والعالم ككل.

وفيما يتعلق بمساعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه أشار إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى وأهاب بها أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ضد نفسها. فقرارا مجلس الأمن هذان رفضتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضا قاطعا، لأن اعتماد كل واحد منهما لا يساعد على الإطلاق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية بل في الحقيقة يقوضان السلام والأمن هناك لأنهما لا يعكسان الحقائق الواقعة الأساسية.

إن الولايات المتحدة هي الجاني فيما يتعلق بالتهديد النووي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام ١٩٥٧. وتتعرض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لذلك التهديد النووي – وهي ضحية. غير أن قرارات مجلس الأمن تنظر إلى ذلك بطريقة مختلفة، وكأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي المعتدية وترتكب التهديد النووي ضد السلام والأمن في العالم. وأود أن أذكّر المدير العام بالحقيقة الأساسية لما يجري وبما وقع في الماضي.

وختاما، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح موقفه بشأن تسوية المسألة النووية. إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتقد اعتقادا راسخا أن المناورات العسكرية والتحالفات العسكرية ليست خيارا أو حلا للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولا تزال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية من خلال المحادثات السداسية في اقرب وقت ممكن وبدون شروط مسبقة وفي سياق التنفيذ التام للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر وبطريقة شاملة ومتوازنة تقوم على مبدأ العمل المتزامن.

وهذا ما شدد عليه قائدنا العظيم، كيم جونغ إيل المبجل في مقابلته التي أجريت مؤخرا مع إيتار – تاس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.6. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.6؟

أعتمد مشروع القرار A/66/L.6 (القرار ٦٦/٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الكلمة مرة أخرى.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرفض رفضا قاطعا الملاحظات التي أدلى بها ممثلا اليابان وكوريا الجنوبية لأنها لا تمثل الواقع أو الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، كما قلت سابقا.

وأود أن أسترعي انتباه الممثلين المشاركين في هذا الاجتماع إلى مسألة واحدة: وهي أن كوريا الجنوبية تحت المظلة النووية للولايات المتحدة، كما ذكرت سابقا. ولا تزال تعيش تحت المظلة النووية للولايات المتحدة، أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية. وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية، فإن أول شيء نود أن نعرفه هو لماذا سمحت لدولة أجنبية، أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية، بجلب هذا إلى أرضنا – في تحرك ينذر بكارثة بالنسبة لتعاوننا الوطني وكرامتنا الوطنية وسيادتنا الوطنية. هذا هو السؤال الأول الذي يختلج في صدور مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعتقد أن معظم المشاركين في هذا الاجتماع يشاطروننا هذا الرأي.

أما بخصوص أسلحة الولايات المتحدة النووية في كوريا الجنوبية فإنه قد نشر في عام ١٩٧٥ تقرير في وسائط الإعلام يثير الصدمة والمفاجأة. لقد كان نقاش برلماني يدور في الولايات المتحدة بشأن الميزانية العسكرية لذلك البلد لعام ١٩٧٦، وفي ذلك الوقت فقط كشف عن حقيقة نشر الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية. وكانت تلك فقط هي اللحظة التي عرفت فيها سلطات كوريا الجنوبية عن وجود أسلحة نووية في كوريا الجنوبية. لم تكن السلطات أو السياسيون في كوريا الجنوبية يعرفون تلك الحقيقة.

وهناك عامل آخر يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يسترعي الانتباه إليه وهو التحالف العسكري. وكما قلت سابقا، فإن ذلك يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان الواقعة في منطقة شمال شرق آسيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن المناورات العسكرية، بنطاقها وطبيعتها، تثير بالغ القلق على نحو متزايد. وحتى ونحن نتكلم في هذه اللحظة، تجري الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مناورات عسكرية مشتركة في كوريا الجنوبية. لقد بدأت في ٢٧ تشرين

الأول/أكتوبر وتستمر خلال الغد. كم شخصا يشاركون؟ كم عديد القوات؟ إنه ما مجموعه ١٤٠ ٠٠٠ جندي يشاركون فيها. ولا تنقل وسائط الإعلام الغربية هذه الأخبار. وهذا يثير بالغ القلق لأنه يجري بينما يجري حوار متواصل. وتقوم سلطات كوريا الجنوبية بهذا النوع من الاستفزار العسكري في الوقت الذي يجري فيه الحوار. وكما يدرك الأعضاء، جرى حوار في الأسبوع الماضي تحديدا.

ومع ذلك اتخذ ممثل كوريا الجنوبية في هذا الاجتماع نهجا تصادميا في ملاحظاته ولم يذكر كلمة واحدة عن الحوار بشأن تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يحث ممثل وسلطات كوريا الجنوبية على إزالة القواعد العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية؛ فهي هناك منذ أكثر من ستة عقود، منذ عام ١٩٤٥، مقسمة البلد وخالقة أخطارا كارثية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولإخوتها في كوريا الجنوبية وللأمة الكورية بأسرها. ونحث كوريا الجنوبية على إزالة القواعد العسكرية للولايات المتحدة، التي هي ملاذ لأسلحة الولايات المتحدة النووية.

وينطبق الأمر ذاته على اليابان. فهي أيضا تحت المظلة النووية للولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، أبرمت حكومة اليابان في عام ١٩٦٠ صفقة سرية مع الولايات المتحدة تسمح للسفن الحربية الأمريكية التي تحمل أسلحة نووية بدخول المياه الإقليمية لليابان. ومنذ ذلك الحين، فإنه العمل اليومي لقوات البحرية الأمريكية التي تحمل أسلحة نووية. ووقت حضورها ومغادرتها يعود إليها بدون تقديم أية معلومات على الإطلاق.

وعلاوة على ذلك، تكدّس اليابان أكبر كمية من البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة، في حدود ما يزيد عن أكثر من ٤٠ طنا، ولديها التكنولوجيا لصناعة الأسلحة النووية. ويمكنها تجميع سلاح نووي على وجه السرعة – في غضون أسبوع واحد. ويعرف هذا كل خبير وكل السكان في هذا العالم. إنه سر مكشوف.

أما بالنسبة لوسائل إيصال الأسلحة فهي أيضا سر مكشوف إذ أن الحكومة اليابانية لا تتردد في الاشتراك مع الولايات المتحدة في البحث والتطوير في مجال القذائف الدفاعية، وتقوم بذلك منذ عام ١٩٩٩. وتقترب الآن من مرحلة نشر هذه القذائف بشكل فعلي في المواقع الاستراتيجية، مما يمس بالسلم والاستقرار في منطقتي شمال شرق آسيا وآسيا والمحيط الهادئ وفي العالم برمته.

السيد ريم كاب – سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق جمهورية كوريا في الرد على إدعاءات وفد كوريا الشمالية، التي تتناقض بكل وضوح مع الحقائق التي يعترف بها المجتمع الدولي ويؤيدها.

اسمحوا لي أن أسجل بإيجاز ما حدث منذ عام ١٩٩٣. لقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من جانب واحد من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٣ ومرة أخرى في عام ٢٠٠٣. وفي عام ١٩٩٣، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإبلاغ مجلس الأمن عن عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات. وقامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء تجارب نووية في عام ٢٠٠٦، بعد سنة فقط من اعتماد البيان المشترك لعام ٢٠٠٥. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من بلدها، وفي أيار/مايو من العام ذاته، قامت مرة أخرى بإجراء تجارب نووية. وفي العام الماضي، أعلنوا عن برنامج نووي آخر لتخصيب اليورانيوم.

لقد اتخذ مجلس الأمن ثلاثة قرارات واعتمد خمسة بيانات رئاسية وبيانا صحفيا بشأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد اتخذ قرار المجلس ٨٢٥ (١٩٩٣) في عام ١٩٩٣ عندما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من جانب واحد. واتخذ القراران ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) مباشرة بعد أن أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجارب نووية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ على التوالي. وفي القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، ذكر مجلس الأمن أنه ”يدين بأقوى العبارات التجربة النووية“ وقرر أن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن جميع الأسلحة والبرامج النووية الحالية. وعلاوة على ذلك، أهاب مجلس الأمن بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتصرف متقيدة تماما بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وأحكام وشروط اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لم يقم مجلس الأمن بالتصرف فحسب، بل نص البيان المشترك لعام ٢٠٠٥ الصادر عن الأطراف الستة بكل وضوح على أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع الأسلحة والبرامج النووية الحالية. وأكدت مجددا الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ تلك الحقيقة وطلبت من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العودة إلى معاهدة عدم الانتشار والامتثال لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكدت تلك الحقيقة أيضا الانتهاكات العديدة التي رصدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلاوة على ذلك، نص بكل وضوح الإعلان المشترك بين الجنوب والشمال بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، على أنه يتعين على كوريا الشمالية ألاّ تقوم بتشييد منشآت لتخصيب اليورانيوم.

إن وفد كوريا الشمالية يتجاهل جميع هذه الالتزامات تجاهلا صارخا ويدّعي الآن الحق في الاستخدامات السلمية. وبهذا الحق، يكون المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في رأيهم، قد شكّلا عصابة في مؤامرة كبرى ضد سلطات كوريا الشمالية البريئة، غير أن سلطات كوريا الشمالية تواصل المواجهة وانتهاك التزاماتها الدولية. وأعتقد أن الموقف الكوري الشمالي يتحدى الحس السليم.

ثانيا، فيما يتعلق بالأمن الوطني، قامت كوريا الشمالية بعدد كبير من الاستفزازات غير المبررة. وسأعرض من هذه الاستفزازات بعض الأمثلة التي أحيلت إلى الأمم المتحدة ونوقشت فيها. في عام ١٩٨٣، انفجرت قنابل وقتلت ١٧ من المسؤولين الرفيعي المستوى في جمهورية كوريا، بمن فيهم وزير الخارجية آنذاك، الذين كانوا يرافقون رئيسنا في زيارة رسمية لميانمار. وفي عام ١٩٨٧، انفجرت في الجو طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية الكورية وهي عائدة من رحلة إلى الخارج؛ وقتل جميع الركاب الذين كانوا على متنها وعددهم ١١٥ راكبا. وفي ١٩٩٦، تسللت غواصة لكوريا الشمالية إلى ساحلنا وعلى متنها عسكريون مدججون بالسلاح، وأدى ذلك إلى إصدار بيان رئاسي عن مجلس الأمن (S/PRST/1996/42).

لن أخوض في مزيد من التفاصيل بشأن ما حدث في السنة الماضية – إغراق شيونان وقصف يونبيونغ، الذي أودى بحياة ٥٠ شخصا. وفي السنة الماضية فقط، وفي تقديري التقريبي، قتل أو أصيب أكثر من ٢٠٠ كوري. وإلى جانب تلك الاستفزازات المادية، شنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا عددا كبيرا من الاستفزازات الشفوية. ففي عام ١٩٩٤، أدلى مسؤول كبير في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتصريح ينطوي على تهديد مفاده أن ”سول ليست بعيدة من الحدود. وإذا ما نشبت الحرب،

فستغرق سول في بحر من النيران''. وكرر نفس هذه الملاحظات في السنة الماضية أحد كبار الجنرالات العسكريين من نظام كوريا الشمالية. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، أعلن أحد كبار الجنرالات العسكريين في كوريا الشمالية عن اقتراب الحرب النووية وأنه ستغرق جميع كوريا الجنوبية في النيران النووية.

والآن، سؤالي مرة أخرى، من الذي يهدد؟ من الذي يعيش تحت التهديد باستمرار؟ هل هو الشمال أو الجنوب؟ سأترك الإجابة عن هذا السؤال لحس الجمعية السليم.

وأخيرا، وبعد التوقيع على الإعلان المشترك بين الجنوب والشمال في عام ١٩٩٢ بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، لا يوجد خبر واحد عن أي حالة في هذا الصدد في كوريا الجنوبية. وهذه حقيقة أيضا.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد على الإدعاءات التي وجهها ضد اليابان هذا الصباح ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. اسمحوا لي أن أضع الأمور في نصابها بخصوص النقاط الثلاث التالية.

أولا وقبل كل شيء، لم يطرأ أي تغيير على التزام حكومة اليابان بالمبادئ الثلاثة لعدم الانتشار النووي، وهي بالتحديد حظر حيازة الأسلحة النووية وحظر إنتاجها وحظر السماح بإدخالها إلى أراضي اليابان. ولم يتزعزع عزم اليابان على القضاء التام على الأسلحة النووية بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، لا توجد حقائق تدعم أي إدعاء بأن حكومة اليابان قد سمحت في أي وقت للولايات المتحدة بإدخال أسلحة نووية إلى الأراضي اليابانية. وبناء على سياسة الولايات المتحدة النووية المعلن عنها حتى اليوم، مثل الإعلان في عام ١٩٩١، ترى حكومة اليابان أن الولايات المتحدة لا تقوم حاليا بإدخال أسلحة نووية، بما في ذلك السفن و/أو الطائرات التي تزور الموانئ أو تهبط في الأراضي اليابانية أو تمر عبرها.

ثانيا، امتثلت اليابان على نحو صارم لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الطبيعة السلمية لاستخدام اليابان للطاقة النووية في استنتاجها السنوي أن جميع المواد النووية لا تزال ضمن الأنشطة السلمية. وفضلا عن ذلك، ذهبت اليابان إلى أبعد من التزاماتها القانونية وتقوم، كتدبير دولي شفاف، بالإبلاغ على نحو منتظم عن كمية البلوتونيوم التي بحوزتها حسب المبادئ التوجيهية للتصرف في البلوتونيوم، وكان آخر إبلاغ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

ثالثا وأخيرا، تحتفظ اليابان بسياسة ذات توجه دفاعي حصرا. ولذلك، فإن المناورات التي تجريها قوات الدفاع عن النفس اليابانية لا تستهدف أي بلد أو منطقة بالتحديد. وفضلا عن ذلك، فإن نظام الدفاع بالقذائف التسيارية الذي قررت اليابان إدخاله هو ذو طابع دفاعي بحت ولا يهدد أي بلد أو منطقة مجاورة لليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر الوفود بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على خمس دقائق للبيان الثاني.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثلا جمهورية كوريا واليابان، مرة أخرى يدلي هذان الممثلان بملاحظات لا تمت بصلة للحقائق الواقعة الأساسية في شبه الجزيرة الكورية ومحيطها، تحديدا في اليابان. ويروي ممثل كوريا الجنوبية قصة مختلفة بعدم الإشارة إلى المظلة النووية التي تستعملها كوريا الجنوبية لأكثر من ستة عقود،

وهي أكبر مظلة من الأسلحة النووية في العالم. ويثير هذا قلقا بالغا لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشمال شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. لا يوجد في المنطقة بأكملها سلاح نووي واحد يهدد سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو كرامتها أو بقاءها الوطني. يتمثل الخطر الوحيد في المظلة النووية للولايات المتحدة، وتستخدم كوريا الجنوبية هذه المظلة، رغم أن الممثل لم يشر إليها.

ثانيا، فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن، كما ذكرت آنفا، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفضها رفضا تاما، إذ أنها لا تعكس أي حقيقة واقعة أساسية بشأن شبه الجزيرة الكورية. تقوض هذه الحقيقة ولاية مجلس الأمن ومصداقية ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أن لكل بلد حقا سياديا في الدفاع عن نفسه. إن الدفاع عن النفس معرض حقا للخطر في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي توجد تحت المظلة النووية بكوريا الجنوبية التي تقدمها أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية.

ثالثا، فيما يتعلق بما يسمى – بحسب ما ذكر هنا آنفا – الهجمات الإرهابية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد كان النظام الدكتاتوري في كوريا الجنوبية هو المسؤول. في كل مرة نشأت أزمة سياسية، اختلقت سلطات كوريا الجنوبية حينها قصة، محولة انتباه شعب كوريا الجنوبية إلى اتهامات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حتى يتسنى للسلطات اجتياز الأزمة السياسية.

وهو الحال ذاته مع السلطات الحالية في كوريا الجنوبية. في حالة حادث تشيونان الذي وقع العام الماضي، ما أن تولت السلطات الكورية الجنوبية الصلاحية الرسمية حتى أغلقت جميع قنوات حوار المصالحة بين الجانبين، التي وُضعت بما يتفق مع الإعلان المشترك الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، المعتمد في اجتماع مؤتمر القمة في بيونغ يانغ، الذي أعقبه اجتماع مؤتمر قمة آخر في عام ٢٠٠٧. ولكن السلطات الكورية الجنوبية أوقفت العملية برمتها، وهي الآن في خضم أزمة سياسية. لذلك لفقت ما يسمى بحادث تشيونان. وكم قتلت من الجنود الشباب؟ أكثر من ٤٠. هناك الكثير من الشكوك العميقة بشأن هذا الحادث، وتصر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة على ضرورة تقديم المسؤولين عن تلك الحادثة إلى العدالة. هناك الكثير من الشكوك بشأن هذا الحادث. جاءت نتائج ما يسمى بالدراسة الاستقصائية التقييمية أبعد ما تكون عن الإقناع. هناك العديد من الأسئلة، حتى بين سكان كوريا الجنوبية. أفصح الخبراء الذين يعيشون في الولايات المتحدة صراحة عن حججهم الخاصة بهم ضد نتائج الدراسة.

ردا على مندوب اليابان، أدلت اليابان مرة أخرى بتصريحات زائفة تحت ستار ما يسمى المبادئ الثلاثة غير النووية. لكن لحسن الحظ أقر وزير خارجية اليابان في العام الماضي بالإدخال المثبت للأسلحة النووية للولايات المتحدة في المياه الإقليمية لليابان، لدى اعتماد الاتفاق النووي السري في عام ١٩٦٠. لم يسألوا قط عما كان يدخل في مياههم الإقليمية. وتضع اليابان أيضا الآن الكثير من الخطط الإقليمية – في شبه الجزيرة الكورية في جزيرة دوكدو، وعلى الأرض الصينية في جزر دياويو وعلى الأرض الروسية في جزر الكوريل. ويشجع بلد واحد اليابان على مواصلة السعي لدعم تلك المطالبات – وهو الولايات المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا ليدلي ببيان ثان ممارسة لحق الرد.

السيد ريم كاب سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالإدعاءات التي أدلى بها مندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سأكون شديد الإيجاز. أولا، تبعد سول ٥٥ ميلا فقط عن الحدود، ويبلغ عدد

سكانها ١٢ مليون نسمة. على طول الحدود هناك مليون جندي كوري شمالي. لقد قاموا بالكثير من الاستفزازات، كما أشرت في وقت سابق. ودون الخوض في التفاصيل، هناك أكثر من ٢٤ حالة. وهكذا فإننا نتعرض باستمرار للتهديد من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أعيش في سول، ولذا أعرف جيدا مدى صعوبة وخطورة العيش في مثل هذه الحالة. لذا، إذا ادعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها تواجه تهديدا نوويا من الولايات المتحدة فسول تبعد ٥٥ ميلا فقط عن الأسلحة النووية العدائية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثانيا، في العام الماضي، أغرقت سفينتنا تشيونان، وتوفي ٤٦ جنديا شابا. أيضا، في تشرين الثاني/نوفمبر تعرضت إحدى جزرنا لقصف كثيف، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص. لم تكن هناك استجابة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على شكاوانا. لم تعترف بارتكاب أي اعتداء أو حتى تدحضه. ولكن من فعل ذلك؟ أفعله ”شبح الأوبرا“؟

ثالثا، ذكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن نظامنا الديكتاتوري في عام ١٩٨٠ يخترع افتراءات. اسمحوا لي بتقديم المشورة إلى وفده بأن النظام الديكتاتوري في الشمال يجب أن يرعى شعبه قبل إطلاق مثل هذه الادعاءات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان ليدلي ببيان ثان ممارسة لحق الرد.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سألتزم الإيجاز الشديد. أيا كانت الادعاءات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الممارسة الثانية لحق الرد، يود وفد بلدي كثيرا تذكير المجتمع الدولي بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي واصلت تطوير برامجها النووية والصاروخية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم، منتهكة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والبيان المشترك في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الصادر عن المحادثات السداسية.

يتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ خطوات ملموسة لإظهار التزامها الحقيقي بنزع السلاح النووي الكامل، الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه ولتحسين العلاقات بين الكوريتين، من أجل إقامة حوار هادف بين الأطراف الستة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع الوفود على بياناتها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.